

## قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية

د. نورهان علي محمد المر  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

### ملخص البحث:

يتمثل الهدف من البحث في قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية، من خلال توضيح سياسة معدل دوران شريك المراجعة ومعرفة محددات أتعاب المراجعة ثم قياس أثر العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية، واعتمدت منهجية البحث على المجتمع المتمثل في الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤-٢٠٢٠، وقد اختارت الباحثة هذه الفترة الزمنية لتمثل الفترة محل الدراسة الحالية لسببين، أولاً: تجاوز فترة الأزمات السياسية التي تعرضت لها البلاد في عام ٢٠١٣، ثانياً: توافق أدوات القياس مع عينة الدراسة المستخدمة حيث أن فترة دوران شريك المراجعة ينبغي أن تكون خلال فترة خمس سنوات، وتوصل البحث إلي وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين أتعاب المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة علي جودة التقارير المالية، أي أن زيادة التفاعل بين الأتعاب المدفوعة للمراجع ومعدل دوران شريك المراجعة يساهم في زيادة جودة التقارير المالية، وفي هذا الصدد على الرغم من وجود العلاقة السلبية بين الأتعاب وجودة التقارير المالية، إلا أنه بمجرد دخول معدل دوران شريك المراجعة كمعدل ساهم في تعديل العلاقة بينهما من السلبية إلى الإيجابية أي أنه يمكن استغلال معدل دوران شريك المراجعة كوسيلة رئيسية لتحجيم الأثر السلبي للأتعاب علي جودة التقارير المالية.

**الكلمات الدالة:** معدل دوران شريك المراجعة، أتعاب المراجعة، زيادة جودة الأرباح، جودة التقارير المالية.

## **Research Abstract:**

The objective of the current research is the effect of the relationship between audit partner rotation and audit fees on the quality of financial reports, and it dealt with clarification of the audit partners' rotation policy and the reasons for requiring its application knowing the determinants of audit fees and then measuring the effect of the relationship between audit partner rotation and audit fees on the quality of financial reports, and the study sample was taken from the community represented by all companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the time period from 2014- 2020.

and the researcher chose this time period to represent the period under current study for two reasons, first: To overcome the period of political crises that the country was exposed to in 2013, second: The Compatibility of the measurement tools with the sample of the study used, since the rotation period of the audit partner is it should be with in a period of five years, and the research concluded that there is a direct statistically significant effect the difference between audit fees and the audit partner's rotation rate on the quality of financial reports, an increase in the interaction between auditor fees and audit partner turnover contributes to increasing the quality of reports.

In this regard, despite the existence of a negative relationship between fees and the quality of financial reports, it is once the review partner's rotation rate is entered as a rate that contributes

to modifying the relationship between them from negative to positive, this is the audit partner's rotation can be exploited as a main means to reduce the negative impact to pay for the quality of the financial reports.

**Key words:** audit partner rotation, audit fees, increase in the quality of profits, the quality of financial reports.

### أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة

تستمد مهنة المراجعة أهميتها من الهدف الأساسي لها والذي يتمثل في تحسين جودة ومحتوي المعلومات المحاسبية التي تساعد على إتخاذ القرارات، ويتم ذلك عن طريق قيام المراجع بإضفاء الثقة على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها، حيث يتم استخدام تلك المعلومات في إتخاذ القرارات علي أنها معلومات موثوق فيها وغير مضللة، وبالرغم من ذلك تعرضت مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة لتحديات تتعلق بالمصداقية وفقدان الثقة نتيجة لتزايد الأزمات المالية والاقتصادية علي المستوي المحلي والعالمي فقد واجه العالم انهيارات وأزمات مالية نتج عنها إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية مثل شركة ورلد كوم وشركة إنرون، ومع الأخذ في الاعتبار ما تعرضت له حقوق أصحاب المصالح من ضياع وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين وفقد أيضاً ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية لهذه الشركات (منصور، ٢٠١٧). وترتب علي ما سبق قيام المنظمات المهنية والتشريعية بإتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرار هذه المشكلات واستعادة الثقة فيها وتحسين جودة المراجعة وتعزيز استقلال المراجع فعلي سبيل المثال أصدر الكونجرس الأمريكي قانون SOX عام ٢٠٠٢ والذي تضمن بنوداً مهمة لإزالة المخاطر الخارجية وحالات عدم التأكد التي تواجه ممارسي المهنة، وقد تتطلب في الفقرة ٢٠٣ ضرورة عمل معدل دوران إلزامي لشريك المراجعة كل خمس سنوات، ويعتبر من أهم مزايا معدل دوران شريك المراجعة توفير نظرة جديدة علي القوائم المالية (Ewelt-Knauer, C., Gold, A., & Pott, C., 2013, p: 28).

## طبيعة مشكلة البحث

لقد حظي موضوع معدل دوران شريك المراجعة باهتمام ملحوظ من جانب المنظمات المهنية والباحثين ومزاولي المهنة في كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبعض الدول الأوربية وينبع هذا الاهتمام لما لهذا الموضوع من تأثير كبير علي كل من استقلال المراجع، وأتعاب المراجعة، وجودة عملية المراجعة، وفترة تعاقد شريك المراجعة مع عميله، حيث يقصد معدل دوران شريك المراجعة أن يتم استبدال شريك المراجعة وليس شركة المراجعة بعد مرور فترة محددة من تقديمه لخدمات المراجعة لشركة معينه وقد حدد قانون SOX الفترة وهي عبارة عن خمس سنوات وبعدها يترك الشركة محل المراجعة ولا يتعامل معها إلا بعد خمس سنوات وذلك حتي لا يصدروا تقارير متحيزة لصالح الإدارة، حيث يعتبر موضوع معدل دوران شريك المراجعة واستقلال المراجع وجهان لعملة واحدة حيث أن ارتباط شريك المراجعة بالشركة فترة طويلة من الزمن يجعله أكثر توافقاً مع إدارة الشركة ويجعل من نظرة المستفيدين من القوائم المالية نظرة يشوبها المزيد من الشك والريبة، (Zhao, Y., Xu, N., Zhou, D., & Chan, K.C., 2020, p: 4695).

لذلك يحقق معدل دوران شريك المراجعة عدة مزايا من أهمها الحصول علي رؤية جديدة لعملية المراجعة، ويساعد علي الحد من تكوين علاقات وطيدة بين شريك المراجعة والشركة محل المراجعة التي تنشأ نتيجة طول فترة الارتباط بينهما، كما يدعم استقلالية شريك المراجعة التي ينتج عنها زيادة جودة الأداء المهني لديه، وأخيراً يعمل علي تحسين المنافسة بين المراجعين مما ينعكس إيجابياً علي جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية (4) (Su, X., & Wu, X., 2016, p: 4).

وتعد التقارير المالية المنشورة للشركات وسيلة رئيسية للإفصاح يمكن من خلالها إظهار نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية ومركزها المالي خلال الفترة المالية، كما تلعب التقارير دوراً رئيسياً في قرارات المستخدمين وفي وجود اختلاف وتعدد المصالح تلك الفئات كان ضروري تحقيق الرقابة علي التقارير المالية بواسطة شركات المراجعة وشركائها المستقلين للتأكد من أنها دقيقة وخالية من التحريفات التي تجعل تلك التقارير

مضلة، ولذلك تزايدت ضغوط أصحاب المصالح لتحسين جودة هذه التقارير وذلك عن طريق زيادة جودة المراجعة التي تكمن من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والممارسات السلبية التي تجعل القوائم المالية مضللة، ومدى قدرته على مقاومة ضغوط الإدارة التي تحاول منعه من التقرير للأطراف الخارجية عن هذه التجاوزات (Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S., 2015, p: 284).

حيث يترتب على تطبيق معدل دوران شريك المراجعة زيادة جودة الأداء المهني لشريك المراجعة التي تمكنه من اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية مما يزيد من جودة الأرباح المحاسبية، وزيادة شفافية وموضوعية التقارير المالية، ورداً على المعارضين لتطبيق معدل دوران شريك المراجعة لأنه يفقد شريك المراجعة خبرته لنظام إدارة الشركة أنه يمكن للشريك الجديد الاستعانة بأوراق عمل من سنوات سابقة توثق معلومات العميل وأدلة المراجعة لسد الفجوات في المعرفة والخبرة الخاصة بالعميل، وذلك لأن الخبرة المهنية لشركاء المراجعة ترتبط إيجابياً بجودة المراجعة وهذا سيعيد ثقة المستثمرين المهزوزة بشدة في نظام المحاسبة المالية (Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T., 2014, p: 1775).

قد ينتج عن معدل دوران شريك المراجعة زيادة أتعاب المراجعة وذلك لزيادة مقدار الوقت الذي يتعين على شريك المراجعة الجديد أن يقضيه لمراجعة شركة جديدة، ولكن أتعاب المراجعة تكون أعلى في سنة معدل دوران شركاء المراجعة وأن الأتعاب الأعلى لا تزال قائمة في السنة الأولى بعد معدل الدوران وبدرجة أقل في السنة الثانية بعد معدل الدوران (Stewart, J., Kent, P., & Routledge, J., 2016, p: 184)، وذلك نتيجة لزيادة الجهد المبذول من جانب الشريك الجديد للحصول على المعرفة الكافية بنظام الشركة محل المراجعة.

وفي ضوء ما سبق تري الباحثة أنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: هل يؤدي تطبيق سياستي معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب

المراجعة إلي دعم التقارير المالية وتحسين جودتها؟، وينبثق عن هذا التساؤل العام التساؤلات البحثية التالية:

أ- ما مدي مساهمة معدل دوران شريك المراجعة في الارتقاء بالأداء المهني لشريك المراجعة؟

ب- هل يؤدي تطبيق سياسة معدل دوران شريك المراجعة إلي دعم وتعزيز استقلالية المراجع؟

ج- هل يؤدي تطبيق كل من سياسة معدل دوران شريك المراجعة وسياسة أتعاب المراجعة إلي تعزيز جودة التقارير المالية؟

#### ثانياً: أهمية البحث

في ضوء مشكلة البحث تتمثل أهميته العلمية والعملية فيما يلي:

أ- تتمثل الأهمية العلمية في الآتي:

- 1- يعد موضوع معدل دوران شريك المراجعة وجودة التقارير المالية من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول قضية دوران شريك المراجعة وكذلك جودة التقارير المالية خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة لجذب مستثمرين جدد، لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بكيفية دعم وتحسين استقلال المراجع وجودة المراجعة لمحاولة لتحسين جودة التقارير المالية مما ينعكس علي قرارات المستثمرين وتعظيم قيمة الشركة.
- 2- الندرة النسبية للدراسات البحثية العربية المرتبطة بدراسة العلاقة بين كل من معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة وانعكاسها علي جودة التقارير المالية وهذا ما دفع الباحثة لتناول هذا الموضوع مع تطبيق هذه الدراسة في بيئة الأعمال المصرية.

ب- تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

- 1- يلقي البحث الضوء علي قضية معدل دوران شريك المراجعة ومدي تأثيرها بأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية مما يسهم في تحسين قرارات المستثمرين.

٢- يدفع البحث في اتجاه المردود الإيجابي للبحث العلمي المحاسبي علي منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة، وبلورة محددات دور معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة عن طريق تعزيز جودة هذه المعلومات من جهة أخرى.

### ثالثاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة تأثير معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- أ- توضيح طبيعة معدل دوران شريك المراجعة وماهي أسباب تطبيقه.
- ب- إلقاء الضوء علي محددات أتعاب المراجعة وأثرها في تحسين جودة المراجعة.
- ج- توضيح العلاقة بين تطبيق معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة.

### رابعاً: منهج البحث

في ضوء أهمية البحث وأهدافه يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال استقراء العديد من المقالات والكتب والأبحاث العلمية التي تمكن الباحثة من تجميع معلومات متعلقة بالعناصر الرئيسية للبحث ثم تحليلها بهدف تكوين الإطار النظري للبحث وذلك عن طريق استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة وتحديد العلاقات التأثيرية بين معدل دوران شريك المراجعة وجودة التقارير المالية، كما يعتمد البحث علي هذا المنهج الاستنباطي لاختبار فروض البحث ومدى نجاح أثر وأهمية العلاقة بين كل من معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي تحسين أداء الشريك وبالتالي تحسن جودة المراجعة ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

### خامساً: خطة البحث

يتم تناول البحث من خلال ثلاثة أقسام، حيث يتناول القسم الأول طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث من خلال توضيح سياسة معدل دوران شريك المراجعة وأسباب المطالبة بتطبيقه ثم معرفة محددات أتعاب المراجعة ثم قياس أثر العلاقة بين معدل

دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية، بينما يعرض القسم الثاني الدراسات السابقة التي تناولت معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة وطبيعة العلاقة بينهم من أجل تحديد الفجوة البحثية واشتقاق الفروض، ويتناول القسم الثالث تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

### القسم الأول: طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية

تتناول الباحثة في هذا القسم دراسة متغيرات معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة من حيث العلاقة بينهم وأثر هذه العلاقة علي جودة التقارير المالية بما يخدم أهداف الدراسة علي النحو التالي:

#### ١/١ طبيعة العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة

##### ١/١/١ سياسة معدل دوران شريك المراجعة

يتفق معيار المراجعة المصري رقم (٢٢٠) بعنوان "مراقبة الجودة علي عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية" مع معيار المراجعة الدولي رقم (٢٢٠) بعنوان "رقابة الجودة علي مراجعة القوائم المالية" علي أن شريك المراجعة شخص ينتمي لشركة المحاسبة والمراجعة ويكون مسئول عن عملية المراجعة وأدائها وعن تقرير المراجعة الذي يصدر من خلال الشركة كما أنه يتحمل مسئولية جودة المراجعة العامة عن كل عملية مراجعة يكلف بها، حيث يعتبر شريك المراجعة مالكاً يشارك في أرباح شركة المحاسبة والمراجعة كما يعتبر وكيل يحقق الأرباح لصالح شركة المحاسبة والمراجعة في نفس الوقت.

ولقد أُلزم معيار المراجعة الدولي المعدل ISA 700 في عام ٢٠١٥ بعنوان "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية" شركات المحاسبة والمراجعة بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير المراجعة للشركات المقيدة عن الفترة المنتهية في أو بعد ٢٠١٦، كما اعتمد PCAOB أيضاً في ٢٠١٥ قواعد جديدة للقاعدة رقم ٣٢١١ بعنوان "تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة" ولذلك لا يجب أن يقوم شريك المراجعة بالتوقيع علي تقرير المراجعة ولكنه يجب علي الإفصاح عن



اسمه في تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة وذلك لجميع عمليات مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة عن الفترة المنتهية في أو بعد ٢٠١٦.

حيث يعتبر الإفصاح عن شريك المراجعة أداة لاستعادة مصداقية تقرير المراجعة وذلك لأنه يعمل على زيادة إدراك المراجع لقابليته للمساءلة أمام مستخدمي القوائم المالية وهذا يدفعه إلى ممارسة قدر أكبر من العناية المهنية عند أداء عملية المراجعة، بالإضافة إلى زيادة مستوى الشفافية حول المسئول عن أداء عملية المراجعة مما قد يوصل معلومات مفيدة للمستثمرين وبالتالي يوفر حافزاً إضافياً لشركات المحاسبة والمراجعة لتحسين جودة جميع شركاء المراجعة لديها.

وأوضح قانون (SOX, 2002) أن المقصود بمعدل دوران شريك المراجعة تغيير شريك المراجعة وليس شركة المراجعة بعد مرور مدة محددة من تقديمه لخدمات المراجعة لشركة معينة، كما يمكن تعريف معدل دوران شريك المراجعة بطول الوقت الذي يبقي فيه شريك المراجعة وتقديمه خدمات احترافية لعملائه ويتطلب من شريك المراجعة أن يتم تدويره بعد عدد محدد من السنوات على الرغم من الكفاءة والجودة والاستقلالية وثقة المساهمين للحفاظ على شريك المراجع (Onwuchekwa, J. C., Erah, D. O., & Izedonmi, F., 2012, p: 71)، وقد جاء مفهوم معدل دوران شريك المراجعة نتيجة لإخفاقات الشركات التي تم الإعلان عنها بشكل كبير والتي أدت إلى التقاضي، ويوجد نوعين لمعدل دوران شريك المراجعة وهما اختياري أو إلزامي، ويعبر معدل الدوران الاختياري عن قيام الشركة محل المراجعة بتغيير شريك المراجعة من تلقاء نفسها، بينما يعبر معدل الدوران الإلزامي عن إلزام الشركات محل المراجعة بتغيير شريك المراجعة بعد مدة معينة وتتعاقد بعدها مع شريك مراجع آخر وفقاً للقوانين واللوائح ذات العلاقة (Ewelt-Knauer, C., Gold, A., & Pott, C., 2013, p: 28).

كما يشير معدل دوران شريك المراجعة إلى تحديد حد أقصى للمدة التي يظل فيها نفس شريك المراجعة مراجعاً لشركة معينة، حيث تلتزم هذه الشركة بعد انتهاء هذه المدة بتغييره بشريك مراجع آخر، وفي الأونة الأخيرة حظي معدل دوران شريك

المراجعة باهتمام كبير حيث تم فرض قوانين أكثر صرامةً من قبل SOX لتعزيز موضوعية المراجع والشك المهني وبالتالي حماية ثقة المستثمرين في مراجعة المعلومات المالية، ولقد قام القسم ٢٠٣ من SOX بتقييد متطلبات معدل دوران شريك المراجعة كل خمس سنوات مع فترة تهدئة مدتها خمس سنوات (Bowlin, K. O., Hobson, J. L., & Piercey, M. D., 2015, p: 1364).

فقد أيدت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية معدل دوران شريك المراجعة بعد خمس سنوات في إطار نفس الشركة، والتغيير كل سبع سنوات للشركاء الآخرين العاملين في فريق المراجعة، وقد تم تنفيذ هذه المتطلبات اعتباراً من ٢٠١٣/٥/١٣، كما تم زيادة فترة التهدئة من سنتين لخمس سنوات، وفي هذا الصدد قامت الهيئة العامة لسوق المال في جمهورية مصر العربية بإصدار القرار رقم (٢٠٠٧/١١) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١، حيث ورد في القسم السابع من المادة الأولى " يكون للشركة مراجع حسابات مستقل يُعين سنوياً ويجدد له بحد أقصى ٦ سنوات علي أن يراعي تغييره بعد ذلك (الهيئة العامة لسوق المال المصري، ٢٠٠٧)، وهو ما أكدت عليه أيضاً قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١، كما نص الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في أغسطس ٢٠١٦ علي أن "لا يعين مراجع الحسابات كشخص طبيعي لأكثر من خمس سنوات، ولا يجب إعادة تعيينه قبل انقضاء ثلاث سنوات علي انتهاء عمله كمراجع حسابات الشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، أغسطس ٢٠١٦).

ومن أسباب المطالبة بتطبيق معدل دوران شريك المراجعة تقديم رؤية ونظرة جديدة للمراجعة فقد يؤدي استمرار شريك مراجعة معين في مراجعة القوائم المالية لشركة معينة لفترة طويلة إلي مخاطر جمود المهارة المهنية للمراجع والتقليل من نزعة الشك المهني التي يجب أن تتوافر لدي المراجع خلال ممارسته للمراجعة، وقد تعيق شريك المراجعة في التوصل إلي أدلة جديدة بخلاف ما توصل إليه في عمليات المراجعة السابقة، ولذلك يعد معدل دوران شريك المراجعة فرصة لتقديم وجهات

نظر جديدة مما يحسن من جودة المراجعة (Burke, J.J., Hoitash, R. & Hoitash, U., 2019, p: 73) ويعد الحد من العلاقات الوثيقة بين شريك المراجعة وإدارة الشركة محل المراجعة سبب آخر لأن عادةً ما يؤدي طول مدة التعاقد إلي وجود علاقات وطيدة بين شريك المراجعة وعميله ويؤدي ذلك إلي حرص شريك المراجعة علي تحقيق مصلحة الإدارة علي حساب غيرهم من أصحاب المصالح، الأمر الذي قد يؤثر سلباً علي استقلالية شريك المراجعة (Horton, J., Livne, G., & Pettinicchio, A., 2021).

لذلك يعتبر أحد أسباب مطالبة العديد من المنظمات المهنية لمعدل دوران شريك المراجعة كوسيلة لمنع تطور العلاقات الوطيدة بشكل مفرط بين شريك المراجعة والإدارة، ولقد توافرت أدلة لدي PCAOB علي أن شركاء المراجعة يسوقون أنفسهم للعملاء المحتملين كشركاء في مساندة هؤلاء العملاء علي تحقيق أهدافهم (PCAOB, 2011b)، ففي الأجل القصير قد يسعى شريك المراجعة لإرضاء العميل لتعزيز وجود علاقة دائمة معه وفي الأجل الطويل قد يقدم شريك المراجعة تنازلات للمحافظة علي العلاقة مع عملائه وتجنب فقدانهم.

كما يعد تدعيم استقلال شريك المراجع سبب آخر حيث إن فترة التعامل بين شريك المراجع وعملائه لها تأثيرين متناقضين علي عملية المراجعة أي أن كلما كانت هذه الفترة طويلة كانت مقدرة شريك المراجعة علي كشف الأخطاء والتحريفات الجوهرية تصبح أكبر، ومن ناحية أخرى فإن طول هذه الفترة قد تؤدي إلي خلق علاقة تعاون بين شريك المراجعة وإدارة الشركة محل المراجعة مما قد يفقد المراجع استقلاله ويجعله يتغاضى عن التلاعب الذي تقوم به إدارة الشركة (Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., & Yu, Y., 2014, p: 20) ولقد أثبتت التحقيقات الخاصة بانهيار شركة أنرون ومكتب أندرسون للمحاسبة وجود توافق بين إدارة أنرون ومكتب أندرسون حيث استمر مكتب المراجعة لهذه الشركة إلي ما يزيد عن خمسة عشر سنة (Firth, M., Rui, O. M., & Wu. X., 2012, p: 110) ولقد أثار ذلك المخاوف علي المستوي الدولي بشأن استقلال

المراجع مما استلزم ضرورة إتخاذ إجراءات تنظيمية لذلك (PCAOP, 2011b)، ففي حالة عدم وجود معدل دوران لشريك المراجعة فقد يوجد حافز مالي لديه للتخلي عن استقلاليته خاصة إذا كان احتمال الاستعانة به من قبل الشركات المدرجة في سوق المال منخفضاً حيث في ظل طول المدة عن حد معين قد يصبح شريك المراجعة أكثر قبولاً لما تتخذه الإدارة من سياسات وممارسات محاسبية.

وأكدت دراسة (Kim, H., H. Lee, & Lee J. E., 2015) أن شركات المراجعة في ظل معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة ترتبط باحتمالية إصدار رأي مراجعة مُعدل مقارنةً بشركات المراجعة التي لا يوجد فيها تغيير لشريك المراجعة، فإدراك شريك المراجع بتغييره بأخر يجعله يوازن بين أمرين الأول إرضاء العميل ولو كان ذلك علي حساب استقلاليته والثاني المحافظة علي استقلاليته ولو كان ذلك علي حساب إرضاء العميل. ويتضح مما سبق أن معدل دوران شريك المراجعة يقلل من فرص إقامة مصالح مشتركة بين شريك المراجعة وبين إدارة عميله التي قد تلحق الضرر بغيرهما من أصحاب المصالح، فمعدل الدوران يؤدي إلي عدم اعتماد شريك المراجع علي عميل واحد كمصدر وحيد للدخل وينتج عن ذلك الحد من التبعية الاقتصادية لشريك المراجع علي عميل معين، حيث تقود الضغوط التجارية للحفاظ علي علاقة اقتصادية طويلة الأجل مع شركة معينة إلي التزام شريك المراجعة بالاستقلال.

لذلك يعد تعزيز آليات الرقابة علي جودة الأداء المهني من أسباب مطالبات تطبيق معدل دوران شريك المراجعة حيث يؤدي معدل الدوران إلي قيام شريك المراجعة اللاحق بفحص عمل شريك المراجعة السابق مما قد يخلق نوع من المنافسة بين المراجعين ويترتب علي ذلك تفعيل الرقابة علي جودة الأداء المهني من خلال تطبيق سياسة فحص النظر مما قد يدفع شريك المراجعة السابق إلي تحسين جودة المراجعة حتي لا يكتشف شريك المراجعة اللاحق تقصيره وإهماله، حيث يعد معدل دوران شريك المراجعة أحد آليات الرقابة علي جودة الأداء المهني خاصة في الدول

التي تفتقر إلى وجود بيئة قانونية جيدة (Lee, H. S., Nagy, A. L., & Zimmerman, A. B., 2019, p: 299).

ويكون أيضاً الحد من احتمالات تعارض المصالح بين أطراف الوكالة في شركات المساهمة سبب آخر حيث تتمثل أطراف الوكالة في شركات المساهمة ثلاث أطراف وهما المساهمين الذين يمثلون الطرف الأساسي باعتبارهم أصحاب رأس المال ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة واختيار شريك المراجعة، والإدارة باعتبارها الطرف الموكل من قبل المساهمين في إدارة الشركة بما يتضمن إعداد القوائم المالية، والمراجع الخارجي باعتباره الطرف الموكل من قبل المساهمين في مراجعة القوائم المالية للشركة، وهذا التعدد للأطراف في شركات المساهمة يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح ولذلك يري مؤيدو معدل دوران شريك المراجعة أنه يمثل أحد أدوات الحد من الصراعات التقليدية الناتجة عن الوكالة والتي تمثل السمة الرئيسية في إدارة الشركات المساهمة الضخمة (PCAOB, 2011 b, c).

في حين يحد معدل دوران شريك المراجعة من ظاهرة تركيز سوق المراجعة حيث تهيمن شركات المراجعة الكبرى على سوق مراجعة الشركات المدرجة في العديد من دول العالم ويرجع ذلك إلى أن إمكانيات هذه الشركات أعلى من غيرها ويعتبر هذا من أشكال الاحتكار لسوق المراجعة العالمي مما يصعب دخول شركات المراجعة الصغيرة إلى السوق، ويعمل معدل دوران شريك المراجعة على خلق فرص أعمال إضافية لشركات المراجعة الصغيرة وينتج عن ذلك تحسين المنافسة بين شركات المراجعة وبالتالي يسعى كل شريك مراجعة إلى تحسين جودة خدمات المراجعة التي يقدمها من أجل جذب انتباه عملاء المراجعة والقدرة على المنافسة ومن ثم تخفيض مخاطر المراجعة (Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., & Yu, Y., 2014, p: 19).

ويتضح مما سبق أن المشاركة الطويلة بين الشريك والعميل على التقليل من استقلالية الشريك من خلال تنمية العلاقات الشخصية بين الشريك وشركة العميل وقد يؤدي فقدان الاستقلال إلى إضعاف موضوعية شريك المراجعة على معرفة وفهم

موقف الإدارة من خيارات التقارير المالية، ولذلك يرتبط معدل دوران شريك المراجعة بقرارات تخطيط وتنفيذ المراجعة فإن الشريك الجديد يستثمر المزيد من الجهد لاكتساب المعرفة حول عمليات العميل الجديد والضوابط الداخلية وذلك لزيادة استقلالية المراجع.

حيث يعتبر معدل دوران شريك المراجعة مبرر للمطالبة بزيادة أتعاب المراجعة نظراً لتحمل شريك المراجعة تكاليف مرتفعة عند بدأ المراجعة لتقهم نشاط عميل المراجعة ونظم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر المرتبطة به وعادةً يتحمل شريك المراجعة هذه التكاليف في السنة الأولى فقط، ويمكن اعتبارها أصل من أصول المراجعة يستفيد به شريك المراجعة في السنوات التي يراجع فيها نفس الشركة، ولذلك يكون من المنطقي المطالبة بزيادة الأتعاب (Kwon, S. Y., Lim, Y., & Simnett, R., 2014, p: 169).

#### ٢/١/١ محددات أتعاب المراجعة

يعد موضوع أتعاب المراجعة من الموضوعات الهامة التي نالت اهتماماً كبيراً من جانب الأكاديميين بسبب تعدد الآراء والأحكام بشأنها، فعملية تحديد أتعاب المراجعة غالباً لا يحكمها معايير أو شروط محددة، حيث تمثل أتعاب المراجعة المصدر الرئيسي لإيرادات شركات المراجعة وفي نفس الوقت تمثل عبئاً مالياً علي الشركة محل المراجعة (Krishnan, G. V., & Wang, C., 2015, p:140)، ونظراً لأهمية موضوع تحديد الأتعاب وتأثيره على المبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها مراجع الحسابات عند أدائه لعملية المراجعة، وقد تناول الميثاق الأخلاقي لمهنة المحاسبة والمراجعة سواء المصري أو الدولي الصادر عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين موضوع الأتعاب عندما أوضح أن عدم التحديد السليم للأتعاب التي تتناسب مع الخدمة المقدمة والجهد المبذول فيها قد يؤدي إلي تهديد المصلحة الشخصية مما يؤثر علي الكفاءة المهنية اللازمة التي ينبغي بذلها في عملية المراجعة.

ويقصد بأتعاب المراجعة المقابل المادي الذي يتقاضاه المراجع نتيجة لما يبذله هو وفريقه من جهد ووقت لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقريره وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (Afesha, T., 2015, p:160) ، كما يمكن تعريفها بالمبلغ المدفوع لشركة المراجعة التي تقوم بعملية المراجعة السنوية للقوائم المالية التاريخية الكاملة للعميل وذلك بخلاف أي أتعاب أخرى مدفوعة مقابل خدمات أخرى تقدمها نفس الشركة للعميل، ويجب أن تعكس تلك الأتعاب تكلفة الموارد المستثمرة في عملية المراجعة والخسائر المتوقعة أيضاً بسبب النقصاني المحتمل لشركة المراجعة وما يتبعها من تدهور لسمعة الشركة أي أن الأتعاب يتم تحديدها وفقاً لهذا الخطر المحتمل (Beardsley, E. L., Lassila, D. R., & Omer, T. C., 2019, p: 1002).

مما سبق يتضح أن أتعاب المراجعة هي المقابل المادي التي تحصل عليه شركة المراجعة نتيجة العلاقة التعاقدية بين الشركة والعميل، وفي الغالب تلك الأتعاب تحدد من وجهة نظر مراجع الحسابات الذي يقوم بالموازنة بين تكلفة المراجعة كتكلفة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية، والخسائر المحتملة التي قد تتحملها شركة المراجعة بسبب عملية المراجعة وذلك من ناحية وحجم الشركة وبعض الخصائص الأخرى للشركة محل المراجعة والتي تؤثر علي عملية المراجعة من ناحية أخرى.

حيث ترتبط عملية تحديد أتعاب المراجعة بشكل أساسي بخصائص الشركة محل المراجعة مثل حجم الشركة، ودرجة تعقيد عملياتها، ونوع تقرير المراجع، وعدد فروعها، والتي تختلف من قطاع إلي آخر، كما ينبغي تحديد أتعاب المراجعة بما يتناسب مع مدي تعقيد الخدمة المقدمة، ومستوي الخبرة المطلوب لأداء عملية المراجعة، وذلك حتي لا تكون الأتعاب أكثر أو أقل من اللازم مما يهدد من الالتزام بمبدأين الموضوعية والكفاءة المهنية في ميثاق أخلاق مهنة المحاسبة والمراجعة (Hallak R., & Silva A., 2012, p: 224).

ويوجد محددات إيجابية لأتعاب المراجعة مثل حجم شركة المراجعة والذي يتحدد من خلال عملاء الشركة وعدد الموظفين العاملين فيها أو يتحدد من خلال تقسيم شركات المراجعة إلي شركات كبري عندما تكون لديها شراكة مع أحد مكاتب

المراجعة الكبرى العالمية Big 4 وأخري صغري ليس لديها هذا النوع من الشراكة، وهناك العديد من الدراسات (Abdullah, A. M., Naser, K., & Al-Enazi, N., 2017; Afesha, T., 2015; Yahyazadehfar M., Shababi H., & Hosseini S. 2015) التي تناولت العلاقة بين حجم شركة المراجعة وأتعاب المراجعة وتوصلت إلي أن كلما زاد حجم شركة المراجعة ازدادت الأتعاب التي يطلبها شركة المراجعة.

فقد يرجع زيادة أتعاب المراجعة إلي أن معظم شركات المراجعة في العالم تعمل في ظل سوق احتكاري فبالتالي تزداد الأتعاب المطلوبة من قبل الشركات الكبرى نظراً لأن لديها سمعة طيبة بين الشركات الأخرى وتكون حريصة علي الحفاظ عليها بالإضافة إلي ارتفاع التأهيل العلمي والعملية لدي العاملين في الشركة مما يمكنهم من تقديم الخدمات المهنية بكفاءة وجودة مرتفعة، ولذلك تسعى دائماً إلي تحقيق جودة المراجعة وتجنب فشل المراجعة أو الأخطاء التي قد تقع فيها أثناء عملية المراجعة مما يجعلها تتوسع في إجراءات المراجعة وتزيد من الجهد المبذول في عمليات المراجعة التي تقوم بها (Hallak R., & Silva A., 2012, p: 226).

وقد يكون حجم الشركة محل المراجعة من العوامل التي تؤثر إيجابياً علي أتعاب المراجعة حيث توصلت العديد من الدراسات (Pham, N. K., Duong, H. N., Pham, T. Q., & Ho, N. T. T. 2017; Urohghide, R. O., & Izedonmi, F. Q. I. 2015; Hallak R., & Silva A., 2012) إلي أن أتعاب المراجعة تزداد مع زيادة حجم الشركة محل المراجعة بسبب تعقد العمليات في الشركات كبيرة الحجم كما قد يزداد لديها عدد الفروع والتي قد تكون متباعدة مما يزيد عدد ساعات المراجعة والجهد المبذول في المراجعة وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة، وقد يرجع سبب زيادة أتعاب المراجعة إلي ارتفاع خطر الأعمال لدي الشركة محل المراجعة ولذلك ينبغي توفر المعرفة لدي فريق المراجعة بطبيعة أنشطة العميل والعمليات الأساسية والفرعية والاستراتيجيات المختلفة الخاصة بالأداء، ومعرفة أيضاً مؤشرات الأداء علي مستوى الصناعة ومعرفة البيئة القانونية والسياسية المحيطة



بالشركة، وكل ذلك يمثل أعباء إضافية علي عاتق فريق المراجعة مما ينعكس علي طلب أتعاب أكبر عن عملية المراجعة، وقد تزداد الأتعاب نتيجة لقيام الشركة بتبني معايير التقرير المالي الدولي نظراً لأنه عند تبني الشركة للمعايير الدولية لأول مرة يوجد احتمالية التطبيق الخاطئ لتلك المعايير وهذا يؤدي إلى ارتفاع خطر المراجعة وبالتالي يزداد الجهد المبذول المطلوب لأداء المراجعة ويترتب علي ذلك زيادة أتعاب المراجعة (Loukil, L., 2016, p: 44).

ويوجد محددات سلبية تخفض أتعاب المراجعة عندما يزداد التعاون بين فريق المراجعة وإدارة الشركة نتيجة لتمتع الشركة بنظام محاسبي ذات كفاءة عالية وأيضاً أن يكون لديها هيكل رقابة داخلية فعال وهذا بدوره يسهل من عمل فريق المراجعة، بالإضافة إلي أن التطبيق الجيد لخصائص حوكمة الشركات قد يقلل من أتعاب المراجعة مثل تركيز الملكية المؤسسية في الشركة، وقد يرجع تقليل الأتعاب إلي طول فترة بقاء لجنة المراجعة داخل الشركة التي تكسبها خبرة مالية ومحاسبية مما يؤدي إلي جودة المعلومات المحاسبية وهذا بدوره يقلل الجهد المبذول في عملية المراجعة (Salehi M., Shiri M. M., & Hossini S. Z. 2019; Yahyazadehfar M., Shababi H., & Hosseini S. 2015).

حيث تقلل خصائص مجلس الإدارة أتعاب المراجعة عندما يكون مجلس الإدارة مستقلاً ويتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية ينعكس ذلك بالإيجاب علي نواتج النظام المحاسبي في الشركة ويترتب علي ذلك تقليل جهد فريق المراجعة وبالتالي تقلل أتعاب المراجعة، فإن مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلال والخبرة غالباً يحاول الحفاظ علي سمعته وتجنب المسؤولية القانونية وحماية مصالح المساهمين (Salehi M., & Rashidi Soorestani N., 2019)، لذلك يسعى لطلب مراجعة ذات جودة مرتفعة ولرفع جودة المراجعة يتطلب ذلك جهد وساعات عمل أكثر مما يزيد تكلفة المراجعة وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة.

مما سبق يتضح أنه يمكن تقسيم المحددات الأساسية لأتعاب المراجعة إلي محددات ترجع إلي شركة المراجعة وأخري ترجع إلي الشركة محل المراجعة، فبالنسبة

لمحددات التي ترجع لشركة المراجعة يمكن بلورتها جميعاً في حجم شركة المراجعة فمع كبر حجم شركة المراجعة تزداد كفاءة أعضائه وبالتالي تزداد جودة المراجعة ومن ثم تزداد أتباع المراجعة، أما المحددات التي ترجع للشركة محل المراجعة يمكن بلورتها في حجم الشركة لأن مع زيادة حجم الشركة يزداد الجهد والوقت والتكلفة المطلوبة لعملية المراجعة وذلك لأن عمليات الشركة تصبح أكثر تعقيداً ويزداد خطر أعمالها، ويزداد هذا الخطر أكثر في حالة تعرض الشركة لأزمات مالية كما أن معظم الشركات كبيرة الحجم تسعى حالياً للالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة بالإضافة إلي تبني الشركات لمعايير التقرير المالي الدولي مما يؤثر علي أتباع المراجعة.

### ٣/١/١ أثر العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتباع المراجعة علي جودة التقارير المالية

شهدت الآونة الأخيرة مزيداً من الاهتمام بجودة التقارير المالية بعد الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية بسبب ممارسات إدارة الأرباح والمرونة المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، حيث تعبر جودة التقارير المالية عن ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها مع خلوها من التحريف والتلاعب، وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها (Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S., 2015, p: 281).

حيث تشير جودة التقارير المالية إلي أن التقارير يجب أن يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية والنشريات والقوانين كما يجب أن تحتوي أيضاً علي درجة أكبر من التحفظ المحاسبي وينتج عنها انخفاض عدم تماثل المعلومات، ويمكن اعتبارها مدخل للحوكمة الذي يركز علي تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء إدارة الشركة (Habib, A., & Jiang, H., 2015, p: 29)، ويتضح مما سبق أن جودة التقارير المالية ترتكز علي محورين رئيسيين وهما توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات وخلق التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وتوفير معلومات تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركة.

وينتضح مما سبق أن جودة التقارير المالية من الموضوعات التي نالت قدر كبير من الاهتمام في الآونة الأخيرة سواء محلياً أو دولياً خاصةً بعد الانهيارات الكبيرة لعدد من الشركات العالمية، ولذلك أصبح المستثمرون الآن لديهم شكوك كثيرة حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق وموضوعية عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، حيث يري المستثمرين ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم علي جودة التقارير المالية ويأتي ذلك المعيار عن طريق توافر مجموعة من العوامل التي إذا توافرت في شركة ما فإن ذلك يؤدي إلي الثقة في جودة تقاريرها المالية.

فتأكيداً علي ذلك سارعت المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والرقابية سواء محلياً أو عالمياً إلي إصدار الكثير من الضوابط التي تساعد في زيادة مصداقية القوائم المالية ومن ثم جودة تقاريرها المالية مثل صدور لوائح حوكمة الشركات وآليات تطبيقها في كثير من دول العالم، وصدور قانون SOX الأمريكي والذي ورد به في القسم ٢٠٣ ضرورة تقييد متطلبات معدل دوران شريك المراجعة كل خمس سنوات مع فترة تهدئة مدتها خمس سنوات، وذلك لتعزيز موضوعية المراجع والشك المهني وبالتالي حماية ثقة المستثمرين في مراجعة المعلومات المالية (Bowlin, K. O.,

Hobson, J. L., & Piercey, M. D., 2015, p: 1364)

كما أشارت دراسة (Tang, Q., Chen, H., & Lin, Z., 2016) إلي إمكانية قياس جودة التقارير المالية من خلال الاعتماد علي عدة مؤشرات لجودة المراجعة يمكن استخدامها كمؤشرات للحكم علي جودة التقارير المالية مثل جودة الاستحقاقات، جودة الأرباح، وأتعايب المراجعة، وجودة المعلومات المحاسبية، ومدى الالتزام بقانون SOX ، ومدى القدرة علي مساعدة أصحاب المصالح.

قد يمكن قياس جودة التقارير المالية بجودة الاستحقاقات الكلية التي تتمثل في انحراف صافي ربح التشغيل عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث تعتبر جودة الاستحقاقات مقياس لجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير ويمكن تقسيم الاستحقاقات إلي اختياري وغير اختياري، ويعبر الاستحقاق غير الاختياري عن جزء من الاستحقاق الذي يترك إلي النمو الطبيعي في نشاط الشركة، بينما يعبر الاستحقاق

الاختياري عن الاستحقاق الذي يرجع إلي ممارسة الإدارة لتقديراتها وأحكامها الشخصية بهدف التحكم في الربح المنشور في القوائم المالية، ولذلك يمكن القول بأن مقدار الاستحقاق الاختياري هو المقياس الأكثر دقة لجودة الربح المحاسبي (Lyle, M. R., 2019, p: 273)

حيث تعتبر أتعاب المراجعة المرتفعة تعويض عن جهد المراجع الإضافي المبذول في عملية المراجعة لتحسين رأي المراجع وزيادة جودة المراجعة ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية ويؤكد علي ذلك ما أشارت إليه نظرية العرض والطلب للخدمات بأن ارتفاع مستوى الاستحقاقات الاختيارية يرتبط باحتمالية أعلى لمخاطر التقاضي مستقبلاً، وبالتالي سيقوم شريك المراجعة بتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية للتخفيف من هذه المخاطر، وأكدت علي ذلك دراسة (Alhadab, M., 2018) أن ارتباط الأتعاب المرتفعة بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية أقل بشكل مجمع وعلي مستوى كل مؤشر من مؤشرات (النفقات الاختيارية غير العادية، وتكاليف الإنتاج غير العادية) مما يشير إلي أن أتعاب المراجعة المرتفعة محرك رئيسي لتحسين جودة المراجعة عن طريق تقليل المرونة المستخدمة من قبل ممارسات إدارة الأرباح للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

فقد يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال تحديد ما إذا كانت الشركة تستخدم الاستحقاقات التقديرية لتلبية أو للتغلب علي توقعات ربحية السهم للمحللين، ويتضح وجود علاقة سلبية بين معدل دوران شريك المراجعة والاستحقاقات التقديرية لعملاء شركات المراجعة الخمسة الكبرى، وذلك لاهتمام الشريك الجديد بتقليل والحد من خطر التقاضي مع تجنب الإضرار بسمعته (Litt, B., Sharma, D. S., Simpson, T., & Tanyi, P. N., 2014, p: 62)

وبناء علي ما سبق يوجد ثلاثة أسباب قد تجعل شركاء المراجعة القادمون يفصحون عن المزيد من المعلومات السلبية عن عملائهم أولاً: العلاقة الوثيقة بين تغيير العملاء والمراجعين السابقين يساعد علي تدفق بعض المعلومات السلبية إلي السوق بعد تطبيق معدل دوران شريك المراجعة، ثانياً: إجراء مراجعة الشريك القادم

ستكون جديدة تماماً على العميل وهذا سوف يقلل من ممارسات إدارة الأرباح حيث تري دراسة (Laurion, H., Lawrence, A., & Ryans, J. P., 2017, p: 212) أنه من الصعب على المديرين التنفيذيين في شركة العميل القيام بممارسات إدارة الأرباح لإخفاء معلومة سلبية وذلك لعدم توافر لدي هؤلاء المديرين التنفيذيين أدلة لمساعدتهم على التكيف مع ممارسات شريك التدقيق الوارد لتمكينهم من إخفاء المعلومات السلبية، ثالثاً: يقوم شريك المراجعة الجديد بكشف جميع التحريفات المتواجدة في القوائم المالية في فترة شريك المراجعة المنتهية ولايته حتى يحصل علي صورة وسمعة نظيفة.

في حين يؤدي معدل دوران شريك المراجعة إلي تعزيز استقلالية المراجع وتوفير نظره جديدة للعملاء من جانب شريك المراجعة المعين حديثاً، وبالتالي تحسين جودة المراجعة ومن ثم تحسين الإفصاح عن المعلومات المالية التي يهتم بها المستثمرين، وذلك نتيجة لزيادة جهود المشاركة المخطط لها بعد معدل دوران شريك المراجعة، وهذا يدل علي أن الشريك الجديد يستثمر المزيد من الجهد لاكتساب المعرفة حول عمليات والضوابط الداخلية الخاصة بالعميل الجديد وذلك لأنه هو الشخص الأكثر مسؤولية عن تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، كما ينتج عن هذه الجهود الإضافية المخطط لها للشريك الجديد جودة المراجعة وبالتالي جودة التقارير المالية (Litt, B., Sharma, D. S., Simpson, T., & Tanyi, P. N., 2014, p: 60).

حيث تعمل المشاركة الطويلة بين الشريك والعميل علي التقليل من استقلالية الشريك عن طريق تنمية العلاقات الشخصية بين الشريك والعميل وقد يؤدي فقدان الاستقلال لدي الشريك إلي إضعاف الشفافية والموضوعية للتقارير المالية وقد يفشل الشريك في توقع التغييرات في أعمال العميل أو في أنظمة إعداد التقارير المالية، علاوة علي ذلك ستصبح إجراءات المراجعة روتينية بشكل متزايد ويمكن للعملاء التنبؤ بها بعد عمليات مراجعة متكررة مما يسهل علي العملاء إخفاء المعلومات السلبية ولذلك قد يوجد حالات أعلى من التقارير المالية الاحتمالية خلال ارتباط شريك المراجعة بعميله فترة طويلة (Callen, J. L., & Fang, X., 2017, p: 1718).

ونظراً لدور معدل دوران شريك المراجعة في زيادة جدارة شريك المراجعة والتي يتم قياسها بمدي قدرة شريك المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للعميل، وبالتالي زيادة جودة الأرباح المحاسبية ويزيد هذا التأثير بشكل واضح بعد انتهاء السنة الثانية لفترة التعاقد بين العميل وشركة المراجعة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Cameran, M., Francis J. R., Marra, A., & Pettinicchio, A., 2015, p: 4) باختلاف تأثير فترة استمرار شركاء المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية بعد صدور القانون عما كان سائداً قبل صدوره حيث تبين أن فترة استمرار شريك المراجعة كانت ترتبط عكسياً بجودة الأرباح المحاسبية قبل صدور قانون معدل دوران شريك المراجعة، ولقد جاءت النتائج على عكس ذلك تماماً بعد صدور القانون حيث أتضح أن هناك علاقة إيجابية بين معدل دوران شريك المراجعة وجودة الأرباح المحاسبية وتؤدي تلك العلاقة إلى تحسين جودة التقارير المالية.

كما يرتبط معدل دوران شريك المراجعة بشكل إيجابي بجودة الأرباح حيث أشار دراسة (Carson, E., Luc, A., & Wong, L., 2014) إلى وجود علاقة ايجابية بين معدل دوران شريك المراجعة وجودة الأرباح في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ ، هذا ويسعي شريك المراجعة الجديد إلى تدعيم شفافية التقارير المالية من خلال إظهار الوضع الحقيقي لأصحاب المصالح عن طريق معلومات تتصف بالجودة، ويمكن قياس شفافية التقارير المالية من خلال محددتين أساسيين وهما وضوح المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وسلامة الإفصاح المالي، حيث يقاس الإفصاح المالي بعدد البنود المفصح عنها في التقرير المالي والإفصاح عن الحوكمة ومعايير التقارير المالية الدولية المستخدمة فضلاً عن توقيت وجودة الإفصاح المالي حيث تعمل الشفافية على خفض حالة عدم التأكد بشأن تقييم مستخدمي التقارير (Su, X., & Wu, X., 2016, p: 4).

لذلك تجد دراسة (Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T., 2014, p: 1775) نسبة أكبر من تعديلات المراجعة في السنة الأخيرة من شريك المراجعة

المنتهية ولايته، كما يوجد أيضا المزيد من تعديلات المراجعة خلال السنة الأولى في ظل الشريك القادم بالنسبة إلي السنوات اللاحقة لهذا الشريك ويعتبر هذا دليلاً على زيادة جودة المراجعة في الفترة التي سبقت معدل الدوران مباشرةً وبعده مباشرةً. ويمكن للشريك الجديد أن يستعين بأوراق عمل من سنوات سابقة توثق معلومات العميل وأدلة المراجعة لسد الفجوات في المعرفة والخبرة الخاصة بالعميل، وذلك لأن الخبرة المهنية لشركاء المراجعة ترتبط إيجابياً بجودة المراجعة وهذا سيعيد ثقة المستثمرين المهزوزة بشدة في نظام المحاسبة المالية، حيث تري دراسة (Cahan, S.F. & Sun, J., 2015, p: 80) أنه كلما زادت الخبرة المهنية والمعرفة الخاصة بالعميل لدي شريك المراجعة زادت جودة المراجعة التي يمكنه توفيرها. فقد يؤدي معدل دوران شريك المراجعة إلي زيادة أتباع المراجعة بسبب زيادة مقدار الوقت الذي يتعين على شريك المراجعة الجديد أن يقضيه لمراجعة شركة جديدة، ومع ذلك فقد يتم توزيع تكاليف بدء التشغيل على سنوات أقل وقد لا تؤثر على أتباع المراجعة المدفوعة مباشرةً بعد معدل دوران شريك المراجعة (Corbella, S., Florio, C., Gotti, G., & Mastrollia, S. A., 2015, p: 51) في حين تري دراسة أن أتباع المراجعة تكون أعلى في سنة معدل دوران شركاء المراجعة وأن الأتباع الأعلى لا تزال قائمة في السنة الأولى بعد معدل الدوران وبدرجة أقل في السنة الثانية بعد معدل الدوران (Stewart, J., Kent, P., & Routledge, J., 2016, p: 184) ويرجع ذلك إلي الجهد المبذول من الشريك الجديد للحصول على المعرفة الخاصة بالعميل.

ومن ثم يفرض شركاء المراجعة ذوي الخبرة المهنية أتباع مراجعة أعلى حيث تتمتع شركات المراجعة ذات السمعة الكبيرة بأتباع مراجعة كبيرة عن الشركات الأخرى، ويرجع ذلك إلي جودة خدماتها بالإضافة إلي أن معدل دوران شريك المراجعة يمثل المزيد من تحديات المراجعة للعملاء الأكبر حجماً عن العملاء الأصغر لأن الشركاء أشاروا إلي أن العملاء الأكبر حجماً أكثر تعقيداً ويتطلبون

معرفة مفصلة بالعميل لتقديم نظرة ثاقبة حول هذه التحديات (Dichev, I. D.,  
.Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S., 2013)

### القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة وتطوير الفروض

يتمثل الهدف من عرض وتحليل الدراسات السابقة للمتغيرات البحثية محل الدراسة معدل دوران شريك المراجعة وأتعايب المراجعة في معرفة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات للاستفادة منها في استنتاج الفجوة البحثية العلمية في مجال معدل دوران شريك المراجعة واستكمال جوانب هذا البحث.

### ١/٢ الدراسات الخاصة بمعدل دوران شريك المراجعة

قامت دراسة (Onwuchekwa, J. C., Erah, D. O., & Izedonmi, F., 2012) بتحديد العلاقة بين معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة وجودة المراجعة، وقد تم جمع البيانات المستخدمة من خلال توزيع الاستبيانات علي المستثمرين والمحاضرين والمحاسبين والمراجعين في جنوب نيجيريا، كما تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة وجودة المراجعة، ولذلك أوصت الدراسة بطرق أخرى لتحسين جودة المراجعة مثل تعزيز مجلس لجنة المراجعة وتشجيع شريك المراجعة لتجنب احتكار رأي المراجعة ولتعزيز استقلالية المراجع. واستهدفت دراسة (Monroe, G., & Hossain, S., 2013) معرفة مدي تأثير فترة عمل شريك المراجع الطويلة علي جودة المراجعة وذلك باستخدام بيانات من سوق الأوراق المالية بأستراليا عن معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجع بعد خمس سنوات، وقد قامت الدراسة بقياس جودة المراجعة من خلال احتمالية إصدار رأي بشأن الاستمرارية لشركة متعثرة مالياً، وتوصلت الدراسة إلي وجود ارتباطاً إيجابياً هاماً بين معدل دوران شريك المراجعة عندما تكون المدة خمس سنوات أو أكثر واحتمالية إصدار رأي الاستمرارية لشركة متعثرة مالياً، كما توصلت الدراسة إلي أن تنفيذ معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة أدي إلي تحسين جودة المراجعة.



ثم بحثت دراسة (Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., & Yu, Y., 2014) في نتائج جودة المراجعة للوائح معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة في الصين وعلو وجه التحديد تفحص تأثيرات معدل الدوران الإلزامي في ظل ظروف متفاوتة لتركيز سوق المراجعة في سوق المراجعة الصيني والتي أصبحت سارية في عام ٢٠٠٤، حيث تتطلب اللوائح أن تقوم الشركات بمعدل دوران مع شركاء المراجعة الموقعين لتقارير المراجعة كل خمس سنوات وأتضح أن جودة المراجعة تتحسن في السنوات الثلاثة التي تلي مباشرة لتطبيق لوائح معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة لشركة عميله خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ لعينة من ٢٧٣ شركة صينية مدرجة في البورصة تخضع لمعدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة، وأوضحت نتائج الدراسة أن التحسن في جودة المراجعة أكثر وضوحاً في تلك المقاطعات الصينية ذات المستويات المنخفضة من تركيز سوق المراجعة وانخفاض مستويات التطور القانوني، وفي المقابل معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة ليس له أي تأثير على العملاء الموجودين في المقاطعات التي تظهر مستويات عالية من تركيز المراجعة في السوق ومستويات عالية من التطور القانوني.

كما قامت دراسة (محمود، ٢٠١٧) بتحليل أثر تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على تحسين جودة أداء المراجعة المشتركة، وقد اختبرت الدراسة فروضها في الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الأكاديميين والمراجعين الخارجيين الذين يقومون بعملية المراجعة المشتركة، والتي تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي من شأنه أن يؤدي إلى الحد من سلبيات المراجعة المشتركة وتعزيز إيجابياتها، وأوصت الدراسة بتفعيل تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في شركات المساهمة المصرية لتحسين جودة أداء المراجعة المشتركة مثل إصدار تشريع يلزم شركات المساهمة بتغيير أحد شركات المراجعة على الأقل وذلك بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى مع عدم السماح بإعادة التقاعد مع الشركة التي تم تغييرها إلا بعد مرور خمس سنوات أخرى.

بينما هدفت دراسة (منصور، ٢٠١٧) إلى تحليل سياسة تدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية عن طريق استطلاع آراء عينة من ذوي العلاقة بمهنة المراجعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من الإدارة العليا في شركات المساهمة وشركات المراجعة الكبيرة تعارض تطبيق التدوير الإلزامي لشركة المراجعة إلا أنهما يؤيدان التدوير الإلزامي لشريك المراجعة أو التدوير الاختياري لشركة المراجعة، كما أنه لا يوجد اتفاق بين الأطراف المعنية بمهنة المراجعة بشأن المدة المناسبة التي يجب علي عملاء المراجعة بعدها تغيير شركة المراجعة بالكامل، كذلك لا يوجد اتفاق بينها بشأن المدة المناسبة التي يجوز للمراجعين الخارجيين بعدها إعادة التعاقد مع نفس عميل المراجعة في حين يوجد اتفاق بينهما علي أن المدة المناسبة التي يجب علي عملاء المراجعة بعدها تغيير شريك المراجعة فقط يجب ألا تقل عن ثلاث سنوات.

في حين بحثت دراسة (زيتون، ٢٠٢٠) في العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة وجودة المراجعة وعلي وجه التحديد اختبار ما إذا كان الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلي انخفاض مستوي إدارة الأرباح أم لا، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة يزيد من جودة المراجعة كما تبين وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة علي ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الربح في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة ويترتب علي ذلك ارتفاع جودة المراجعة.

وقامت دراسة (Zhao, Y., Xu, N., Zhou, D., & Chan, K.C., 2020) بتحليل تأثير معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة علي تخزين المعلومات السلبية حول عملاء المراجعة عن المستثمرين من حيث تأثير معدل الدوران الإلزامي للمراجع علي مخاطر تعطل الشركات وأثر تغيير المراجع علي مخاطر الانهيار وذلك باستخدام عينة من الشركات الصينية، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن هناك المزيد من المعلومات السلبية التي تم تخزينها في العام الماضي لشريك

المراجعة المنتهية مدته كما ينعكس في انخفاض مخاطر تعطل العميل في فترة ما قبل معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة، وأوضحت الدراسة أن هناك المزيد من الإفصاح عن المعلومات السلبية في السنة الأولى لشريك المراجعة القادم مما يزيد من مخاطر تعطل العميل في فترة ما بعد معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة.

ثم اختبرت دراسة (يوسف، ٢٠٢١) دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية من خلال أربع متغيرات تعبر عن الخصائص التشغيلية تتمثل في الاختلاف في حجم الشركات، ومستوي تدفقاتها النقدية التشغيلية، وحجم إيرادات النشاط، ومستوي المديونية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وأشارت نتائج الدراسة من خلال التحليل الأساسي إلي أن مراجعة القوائم المالية بواسطة نمط مكتب وشريك المراجعة نفسه يؤثر إيجابياً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، كما أظهرت النتائج معنوية أثر اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير رقابي علي قابلية القوائم المالية للمقارنة في نموذجي التحليل الأساسي، ومن ثم توصل نتائج التحليل الإضافي إلي أن اختلاف التدفقات النقدية التشغيلية يزيد من تأثير نمط مكتب المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن اختلاف الحجم والتدفقات النقدية التشغيلية يزيد من نمط شريك المراجعة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة بينما يقلل اختلاف مستوي المديونية من هذا التأثير.

واستهدفت دراسة (Mohapatra, P., Dayanandan, A., & Kuntluru, S., 2021) قياس تأثير معدل دوران شريك المراجعة علي جودة المراجعة بالتطبيق علي ٢٤٢ شركة عامة غير مالية في الهند خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ عندما بدأ تشريع معدل دوران شريك المراجعة في الفترة الانتقالية ولم يكن إلزامياً باستخدام مؤشرات متعددة لجودة المراجعة (كالاستحقاقات التقديرية وقرار استمرارية الشركة)، وأوضحت الدراسة أن الهند لا تتحمل مخاطر تقاضي عالية لشريك المراجعة علي عكس البلدان المتقدمة ولذلك فإن المراجعين هم أكثر تحفيزاً من قبل مخاطر السمعة من مخاطر التقاضي للحفاظ علي جودة مراجعة عالية، وفي مثل

هذه البلدان يعتبر معدل دوران شريك المراجعة أكثر أهمية بسبب قضايا استقلالية المراجع، وتوصلت الدراسة إلي أن معدل دوران شريك المراجعة لم يكن له تأثير كبير علي جودة المراجعة كما تم قياسها من خلال الاستحقاقات التقديرية واستمرارية الشركة، كما أوضحت أن العوامل الأخرى مثل سنة الخسارة، وحجم الشركة، والرافعة المالية لها تأثير هام إحصائياً علي جودة المراجعة، وأشارت أيضاً إلي أن هناك علاقة عكسية بين أتباع المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة.

## ٢/٢ الدراسات الخاصة بأتباع المراجعة

استهدفت دراسة (الشواربي، ٢٠١٨) قياس أثر دوران أعضاء لجان المراجعة علي فعالية لجان المراجعة من حيث استقلالية أعضائها وخبرتهم المالية والمحاسبية، حيث تناولت الدراسة قياس تأثير طول فترة تعيين أعضاء لجنة المراجعة علي أتباع المراجع الخارجي حيث تعتبر مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة بلجنة المراجعة المستقلة طويلة إذا كانت مدة عضويتهم بلجنة المراجعة المستقلة في حدود العشر سنوات أو أكثر، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثل أهمها في أن معدل دوران أعضاء لجان المراجعة يؤثر بشكل إيجابي على فعالية لجنة المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين دوران أعضاء لجان المراجعة وبين أتباع المراجعة الخارجية، بمعنى أنه كلما زاد دوران أعضاء لجان المراجعة كلما زاد الطلب على خدمات أعلى من المراجع الخارجي الأمر الذي يترتب عليه زيادة أتباع المراجعة الخارجية للحفاظ على سمعة اللجنة.

وفحصت دراسة (Bhuiyan, M. B. U., Salma, U., Roudaki, J., & Tavite, S., 2020) الارتباط بين وجود لجنة مخاطر في الشركات وجودة التقارير المالية ومعرفة أيضاً ما إذا كان امتلاك منسق أعمال له تأثير علي أتباع المراجعة، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار متعدد المتغيرات والميل وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة في البورصة الاسترالية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلي أن وجود لجنة المخاطر تقلل من المستحقات التقديرية وهذا يعني أنها

تحسن جودة التقارير المالية عندما يعمل المنسقون المقيمون، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن وجود المنسق المقيم يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة.

كما يتمثل الهدف من دراسة (الجندي، ٢٠٢٠) في قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٦٥ شركة مدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وبلغ عدد المشاهدات ٣٢٥، وقامت الدراسة بتحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة.

وقدمت دراسة (Oradi, J., 2021) أدلة تجريبية جديدة تتعلق بما إذا كان تعيين رئيس تنفيذي من الداخل مقابل رئيس تنفيذي خارجي مرتبط بتأخر تقرير المراجعة وأتعاب المراجعة في البيئة الإيرانية، التي تتميز بآليات حوكمة الشركات أقل تطوراً وسوق مراجعة مقيد وقامت الدراسة بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، وأوضحت نتائج الدراسة أن تأخير وقت تقرير المراجعة أطول إذا تمت ترقية الرئيس التنفيذي من داخل الشركة بالإضافة إلى أن أتعاب المراجعة أعلى بالنسبة للشركات التي تقوم بترقية شخص مطلع إلى منصب الرئيس التنفيذي مقارنةً بالشركات التي توظف رؤساء تنفيذيين من الخارج، وتوصلت الدراسة إلى أن ترقية شخص مطلع إلى منصب الرئيس التنفيذي في سياق اقتصاد ناشئ يؤدي إلى تأخير أطول في المراجعة وزيادة أتعاب المراجعة.

بينما استهدفت دراسة (Cho, M., Kwon, S. Y., & Krishnan, G. V., 2021) معرفة العلاقة بين جودة المراجعة واستقلالية المراجع المرتبطة بانخفاض أتعاب المراجعة، كما قامت بقياس العلاقة بين استرداد أتعاب المراجعة وجودة المراجعة المستقبلية، وقامت الدراسة بقياس جودة المراجعة باستخدام نموذج معياري لأتعاب المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأتعاب غير المتعلقة بالمراجعة في السنة الأولى من المشاركة مرتبطة بشكل سلبي بالميل إلى انخفاض أتعاب المراجعة،

كما توصلت النتائج باستخدام مقاييس متعددة لجودة المراجعة إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين استرداد أتعاب المراجعة وجودة المراجعة المستقبلية. كما اختبرت دراسة (محمد، ٢٠٢١) أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة كل علي حدة علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، كما اختبرت الأثر المعدل لسمعة شركة المراجعة كالحجم والتخصص الصناعي علي تلك العلاقات التأثيرية، وذلك بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث شملت عينة الدراسة ٦٤ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية لمدة خمس سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي كما تم إجراء تحليل إضافي واختبار حساسية، وأوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير موجب غير معنوي لأتعاب المراجعة علي دقة الرأي بشأن الاستمرارية.

٣/٢ الدراسات الخاصة بالعلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة  
فحصت دراسة (Corbella, S., Florio, C., Gotti, G., & Mastrollia, S. A., 2015) بعض التكاليف والفوائد المرتبطة بمعدل دوران شركة المراجعة باستخدام بيانات من شركات إيطالية حيث كان معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة سارياً منذ عام ١٩٧٥، كما بحثت في العلاقة بين جودة المراجعة ومعدل الدوران الطوعي أو الإلزامي لشركة المراجعة وقامت بجمع البيانات المتاحة للجمهور يدوياً لعينة من الشركات العامة الإيطالية التي تم مراجعتها من قبل شركة مراجعة Big 4 كبرى وغير كبرى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١١ باستخدام مقياسين لإدارة الأرباح كبديل لجودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلي أنه بعد تطبيق معدل دوران شركة المراجعة كان المبلغ الإجمالي للأتعاب المدفوعة للمراجع أقل بالنسبة للشركات التي تم مراجعتها بواسطة Big4 ولم يتغير للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراجع غير Big 4، وأوصت الدراسة بأن تنفيذ معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة يعمل علي تحسين جودة التقارير المالية.

واستهدفت دراسة (Stewart, J., Kent, P., & Routledge, J., 2016) معرفة العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة لعينة من الشركات

الاستراتيجية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠، وأظهرت نتائج الدراسة أن أتباع المراجعة تكون أعلى عند تنفيذ معدل دوران شريك المراجعة حيث لا تزال الأتباع الأعلى قائمة في السنة الأولى بعد معدل دوران شريك المراجعة وبدرجة أقل في السنة الثانية بعد تنفيذ معدل دوران شريك المراجعة، حيث ترتبط أتباع المراجعة المرتفعة بكل من معدل الدوران الإلزامي والطوعي، وقد أظهر التقسيم الطبقي للعينة أن معدل الدوران الإلزامي والطوعي يرتبط بأتباع مراجعة أعلى للقطاع العالمي الكبير، ولكن معدل الدوران الطوعي فقط يرتبط بأتباع مراجعة أعلى للقطاع المحلي الصغير، وأشارت الدراسة إلي أن زيادة جهود المراجع التي ينبغي أن تؤدي إلي تحسين جودة المراجعة ويمكن أن ينشأ هذا الجهد لأن شريك المراجعة القادم لديه منهج أكثر تشككاً في المراجعة ويتطلب المزيد من أدلة المراجعة التي يبني عليها رأي المراجعة، وأوضحت الدراسة أن مدي قدرة الشركات علي تمرير تكاليف معدل دوران شريك المراجعة يختلف باختلاف قطاعات سوق المراجعة.

بينما تناولت دراسة (Sharma, D. S., Tanyi, P. N., & Litt, B. A., 2017) كيفية ارتباط معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة في الولايات المتحدة بأتباع المراجعة وتوقيت تقرير المراجعة من خلال حجم شركة المراجعة وحجم العميل والتخصص الصناعي لشركات المراجعة، وأوضحت الدراسة ازدياد أتباع المراجعة بشكل ملحوظ وتأخر تقرير المراجعة بشكل ملحوظ في الفترة التي تلي معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة مباشرةً وقد تكون هذه التأثيرات أكثر وضوحاً للمراجعين غير الكبار، والعملاء الأكبر حجماً ولشركات المراجعة غير المتخصصة في الصناعة بالإضافة إلي أن آثار أتباع المراجعة تستمر مع تأثير توقيت المراجعة في معدل الدوران المتتالي لشريك المراجعة، مما يشير إلي أن المعرفة الخاصة بالعميل المكتسبة من خلال مشاركة شركة مراجعة أطول لا تخفف من فقدان المعرفة الخاصة بالعميل بالعميل علي مستوي شريك المراجعة، وأشارت الدراسة إلي أن معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة مكلف للعديد من أصحاب المصالح بما في ذلك العملاء والمراجعين والمستثمرين.

في حين قامت دراسة (Narayanaswamy, R., & Raghunandan, K., 2019) بقياس العلاقة بين معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة وجودة المراجعة وأتباع المراجعة وتركيز سوق المراجعة في الهند، حيث أدخلت الحكومة معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة بعد دعوات لتحسين جودة المراجعة واستقلالية المراجع في أعقاب فضيحة ساتيام المحاسبية التي ظهرت نتيجة لعد وجود آليات مؤسسية قوية لكشف ومنع فشل المراجعة في الوقت المناسب التي أدت إلي مطالبة الحكومة بمعدل دوران لشركات المراجعة، وأشارت الأدلة من الشركات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلي أن إلزامية معدل دوران شركة المراجعة لم تحسن جودة المراجعة كما أن معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة كان له تأثير كبير علي أتباع المراجعة، كما أوضحت أن معدل الدوران الإلزامي لشركة المراجعة يرتبط بسوق مراجعة ذو تركيز أعلي.

وفحصت دراسة (Liu, C., & Xu, C., 2021) تأثير الخبرة المهنية لشريك المراجعة علي جودة المراجعة كما بحثت في العلاقة بين خبرة شريك المراجعة وأتباع المراجعة في كل من شركات المحاسبة الأربعة الكبرى وغير الكبرى، بالإضافة إلي معرفة محددات أتباع المراجعة من خلال اختبار التأثيرات المشتركة لعوامل المراجعة كالعلامة التجارية لشركات المراجعة وخبرة المراجع، واعتمدت الدراسة علي عينة مكون ٢٢٨٣ شريك للمراجعة حيث يتعين علي شركات المحاسبة الأمريكية الكشف عن معلومات مفصلة عن الشركاء في نموذج (PCAOB, 2015) a, b وفقاً لقاعدة ٣٢١١ في عام ٢٠١٧، كما قامت الدراسة بجمع بيانات الخبرة المهنية الفردية الخاصة بهم من خلال محاسب عام معتمد (CPA)، كما استخدمت نموذج المربع الأقل بمرحلتين (2SLS) في اختبار المتانة، وأوضحت الدراسة أن العلاقة بين الخبرة المهنية لارتباط شريك المراجعة وجودة المراجعة مقعرة بمعنى أن المراجعون يقدمون بشكل عام جودة أقل خلال السنوات القليلة الأولى من العمل لشريك ارتباط ومع ذلك تزيد الجودة مع اكتسابهم المزيد من الخبرة المهنية وبعد ذلك تأخذ اتجاه تنازلي في المرحلة المهنية المتأخرة وقرب التقاعد، وتوصلت الدراسة إلي



أن الخبرة المهنية لشريك المراجعة مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بأتباع المراجعة في شركات المراجعة الأربعة غير الكبرى ولكنها لا ترتبط بشكل كبير بأتباع المراجعة في شركات المراجعة الأربعة الكبرى.

#### ٤/٢ التعليق على الدراسات السابقة واستنتاج الفجوة البحثية

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة يتضح أن هناك اهتماماً كبيراً بمعدل دوران شريك المراجعة وأتباع المراجعة وتأثيرهما الإيجابي على جودة عملية المراجعة وعلى خصائص القوائم المالية، حيث أن معدل دوران شريك المراجعة يعمل على دعم وتعزيز استقلالية المراجع ويحد من إصدار رأي استمرارية لشركة متعثرة مالياً كما يحد من ظاهرة تركيز سوق المراجعة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معدل دوران شريك المراجعة، حيث أوضحت دراسة (Monroe, G., & Hossain, S., 2013) وجود ارتباطاً إيجابياً هاماً بين معدل دوران شريك المراجعة عندما تكون المدة خمس سنوات أو أكثر واحتمالية إصدار رأي الاستمرارية لشركة متعثرة مالياً.

كما توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة أدي إلى تحسين جودة المراجعة، بينما أظهرت نتائج دراسة (Stewart, J., Kent, P., & Routledge, J., 2016) أن أتباع المراجعة تكون أعلى عند تنفيذ معدل دوران شريك المراجعة حيث لا تزال الأتباع الأعلى قائمة في السنة الأولى بعد معدل دوران شريك المراجعة وبدرجة أقل في السنة الثانية بعد تنفيذ معدل دوران شريك المراجعة، وأكدت دراسة (Zhao, Y., Xu, N., Zhou, D., & Chan, K.C., 2020) أن هناك المزيد من الإفصاح عن المعلومات السلبية في السنة الأولى لشريك المراجعة القادم مما يزيد من مخاطر تعطل العميل في فترة ما بعد معدل الدوران الإلزامي لشريك المراجعة.

وأشارت دراسة (محمود، ٢٠١٧) إلى أن تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي من شأنه أن يؤدي إلى الحد من سلبيات المراجعة المشتركة وتعزيز إيجابياتها، وأوصت الدراسة بتنفيذ تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي

في شركات المساهمة المصرية لتحسين جودة أداء المراجعة المشتركة مثل إصدار تشريع يلزم شركات المساهمة بتغيير أحد شركات المراجعة على الأقل وذلك بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى مع عدم السماح بإعادة التقاعد مع الشركة التي تم تغييرها إلا بعد مرور خمس سنوات أخرى، مما أوجد فجوة بحثية في الأدب المحاسبي عن دور معدل دوران شريك المراجعة وجودة التقارير المالية، الأمر الذي دفع الباحثة إلى إجراء الدراسة الحالية لمعرفة تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتباع المراجعة على جودة التقارير المالية.

## ٥/٢ اشتقاق الفروض

بالاعتماد على ما تم عرضه بالدراسات السابقة وتوضيح العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتباع المراجعة على جودة التقارير المالية قامت الباحثة باشتقاق الفروض التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير عكسي معنوي لأتباع عملية المراجعة على جودة التقارير المالية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين أتباع المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية.

## القسم الثالث: تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور كلٍ من معدل دوران شريك المراجعة وأتباع المراجعة، والعلاقة التفاعلية بينهما (الدور المعدل) في التأثير على جودة التقارير المالية، واختبار فروض الدراسة فإنه يجب أولاً: أن يتم قياس كلٍ من جودة التقارير المالية وأتباع المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة، ثم يتم توصيف نموذج انحدار يربط بينهما، بحيث يمثل مقياس جودة التقارير المالية المتغير التابع في النموذج، بينما تمثل مقاييس الأتباع ودوران شريك المراجعة المتغيرات

المستقلة محل الاهتمام في ذلك النموذج، هذا بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الحاكمة الشائع استخدامها كعوامل مؤثرة على المقياس المستخدم في قياس التقارير المالية، وبعد أن يتم توصيف ذلك النموذج فإنه يتم اختيار العينة الملائمة لتشغيله عليها ومن ثم التحقق من مدى صحة فروض الدراسة.

وبالتالي ستقوم الباحثة بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لعرض الإجراءات التي يجب القيام بها لاختبار الفروض الإحصائية، والنتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات وتشغيل نموذج اختبار الفروض، والتفسير الممكن لتلك النتائج، وتأسيساً على ذلك يمكن عرض تصميم الدراسة التطبيقية على النحو التالي:

### ١/٣ منهجية الدراسة التطبيقية

تتناول منهجية الدراسة التطبيقية عملية قياس متغيرات الدراسة الثلاثة وكذلك توصيف نموذج الانحدار اللازم لاختبار الفروض الإحصائية اللازم للدراسة، وذلك على النحو التالي:

### ١/١/٣ قياس المتغير التابع

تمثل جودة التقارير المالية المتغير التابع للدراسة الحالية، ويمكن للباحثة استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء لقياس جودة التقرير المالي، حيث سيتم استخراج المستحقات التقديرية من ذلك النموذج واستخدامها كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية، يأخذ ذلك النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية التشغيلية؛

$\Delta REV$  = التغير في صافي المبيعات؛

$\Delta REC$  = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

Lag ROA = العائد على الأصول في السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة قبل خصم مجمع الإهلاك؛

LagTA = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

وسيتم تشغيل النموذج رقم (١) السابق باستخدام كافة الشركات المتاح عنها البيانات اللازمة لتشغيله، مع مراعاة أن يتم تشغيل النموذج على كل سنة على حدة ولكل صناعة على حدة كما ستتم مراعاة ألا يقل عدد الشركات داخل كل صناعة عن ٨ شركات، وإلا فسيتم استبعاد الشركات المدرجة بتلك الصناعة من الدخول في العينة النهائية للدراسة، وفي ذلك ستعتمد الباحثة على التصنيف القطاعي للشركات الواردة بالموقع الإلكتروني للبورصة المصرية. وبعد أن يتم تشغيل النموذج بالكيفية السابقة، فإن الباحثة ستستخدم بواقى ذلك النموذج كمقياس للمستحقات التقديرية ومن ثم مستوى جودة التقارير المالية، حيث تمثل تلك البواقى الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير التقديرية المقدرة من قبل النموذج، وهكذا فإن تلك البواقى قد تحمل إشارة موجبة ومن ثم فهي تعكس إدارة الأرباح بالزيادة، كما قد تحمل إشارة سالبة ومن ثم فهي تعكس إدارة الأرباح بالنقص، ومن ثم يمكن للباحثة استغلالها كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية من خلال ضرب قيمة البواقى في (-١).

### ٢/١/٣ قياس المتغيرات المستقلة محل الاهتمام بالدراسة الحالية

#### أولاً: أتعاب المراجعة

ونظراً لأنه في البيئة المصرية يتم تحديد واعتماد أتعاب المراجعين مقدماً وبشكل سنوي خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين والذي يعقد خلال الأشهر الأولى من السنة المالية للعميل، فإن هذا يعني أن أتعاب عملية المراجعة التي تم الاتفاق عليها بين المراجع والعميل والتي تم عرضها على الجمعية العامة العادية لاعتمادها يكون قد تم تقديرها بناءً على ما انتهت إليه، ومن ثم يمثل الرقم المتفق عليه هو مقياس أتعاب المراجعة.

#### ثانياً: معدل دوران شريك المراجعة

يتمثل المتغير المستقل الثاني للدراسة في معدل دوران شريك المراجعة، ولا يوجد

قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية  
د/ نورمان علي محمد المر

اتفاق بين الكتاب والباحثين والهيئات المهنية بشأن المدة التعاقدية لشريك المراجعة، ولكن يعتبر الحد الأقصى البالغ (٥) سنوات هي المدة الأكثر اتفاقاً بين الباحثين والهيئات المهنية، وبالتالي يمكن للباحثة قياس هذا المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة استبدال المراجع خلال ٥ سنوات والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك (Jenkins, D. S., & Velury, U., 2018).

### ٣/١/٣ نموذج اختبار الفروض الإحصائية

$$\text{DACC} = \gamma_0 + \gamma_1(\text{Fees}) + \gamma_2(\text{AP Tenure}) + \gamma_3(\text{Fees*Tenure}) + \gamma_4(\text{LnTA}) + \gamma_5(\text{LEV}) + \gamma_6(\text{Z-score}) + \gamma_7(\text{CFO}) + \gamma_8(\text{LOSS}) + \gamma_9(\text{SGROWTH}) + \gamma_{10}(\text{MTB}) + \gamma_{11}(\text{BIGN}) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن:

المتغير التابع:

DACC = المستحقات التقديرية المستخرجة من النموذج رقم (١).

المتغيرات المستقلة محل الاختبار:

Fees = أتعاب عملية المراجعة المستخرجة من اجتماعات الجمعية العمومية العادية؛

Tenure = متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة استبدال شريك المراجعة خلال فترة خمس سنوات والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Fees\*Tenure = العلاقة التفاعلية بين أتعاب عملية المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة، أي المتغير المعبر عن الدور المعدل لمعدل دوران شريك المراجعة؛

المتغيرات الحاكمة:

LnTA = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول؛

LEV = نسبة الرافعة المالية، وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية؛

Z-Score = مؤشر زيميووسكي Zmijewski للعسر المالي:  
[١.٢] (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة)/(إجمالي  
الأصول) + ١.٤ (الأرباح المحتجزة)/(إجمالي الأصول) +  
٣.٣ (الأرباح قبل الفوائد والضرائب)/(إجمالي الأصول) +  
٠.٦ (القيمة السوقية لحقوق الملكية)/(قيمة الالتزامات  
الدفترية) + ٠.٩٩٩ المبيعات/(إجمالي الأصول).

CFO = صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مقسوماً  
على إجمالي الأصول في السنة السابقة؛

LOSS = متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة ١ في حالة صافي خسارة  
خلال السنة الحالية، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

SGROWTH = معدل نمو المبيعات السنوي؛

MTB = نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم؛

BIGN = متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة ١ في حالة أداء عملية  
المراجعة من قبل مكتب واحد فقط من مكاتب المراجعة الخاصة  
على أن يكون ذلك المكتب مرتبطاً بأحد مكاتب المراجعة العالمية  
الكبرى، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

في النموذج رقم (٢) السابق، قامت الباحثة بإدراج المتغير LNTA للتحكم في  
أثر حجم الشركة على المستحقات التقديرية، حيث أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن  
الشركات كبيرة الحجم تقوم بالتقرير عن مستوى أقل نسبياً من المستحقات التقديرية  
بالمقارنة مع الشركات صغيرة الحجم، وذلك لما تتمتع به من عمليات تشغيلية أكثر  
استقراراً بالمقارنة مع نظيرتها (Choi, J.-H., Kim, J.-B. & Zang, Y.,  
2010; Krauß, P., Pronobis, P., & Zülch, H., 2015) كما أن الشركات  
كبيرة الحجم والمقيدة في البورصة تكون محلاً لاهتمام العديد من المحللين الماليين  
والباحثين الأكاديميين والرأي العام، الأمر الذي يقيد من حرية تلك الشركات في  
التقرير عن مستويات مرتفعة من المستحقات التقديرية (Yue, H., 2004; Krauß,

(P., Pronobis, P., & Zülch, H., 2015). وللتحكم في أثر الديون والعسر المالي قامت الباحثة بإدراج كلا المتغيرين LEV & Z-Score، حيث أن الشركات ذات النسب المرتفعة من الدين وذات الدرجات العالية من العسر المالي يتوافر لديها الدافع لتحسين رقم أرباحها لمقابلة اتفاقيات الديون وتجنب إعلان الإفلاس (Reynolds, J., Deis, D. & Francis, J., 2004).

ونظراً لوجود علاقة عكسية بين المستحقات التقديرية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقد قامت الباحثة بإدراج المتغير CFO ضمن المتغيرات الحاكمة للتحكم في أثر الأداء المالي للشركة على مستوى المستحقات التقديرية، فالشركات ذات التدفقات النقدية العالية يتوافر لديها الدافع لتخفيض مستوى المستحقات التقديرية حتى يتم تمهيد رقم صافي الدخل الخاص بها (Johl, S., Jubb, C. & Houghton, K., 2005)، وللتحكم في أثر الاختلاف المحتمل في سلوك إدارة الأرباح بين الشركات التي حققت أرباحاً وتلك التي تكبدت خسائر قامت الباحثة بإدراج المتغير LOSS في النموذج، فالشركات التي أفصحت عن صافي خسارة يكون احتمال قيامها بممارسات إدارة الأرباح أقل بالمقارنة مع الشركات التي أفصحت عن صافي ربح، كما تم إدراج المتغيرات SG Growth & MTB للتحكم في الأثر المحتمل لنمو الشركة على إدارة الأرباح، فالشركات ذات فرص النمو المستقبلية المرتفعة قد تمتلك الدافع لمقابلة التنبؤات الخاصة بالأرباح (Reynolds, J., Deis, D. & Francis, J., 2004).

وأخيراً تم إدراج المتغير BIGN للتحكم في أثر التغيير في جودة المراجعة على جودة التقارير المالية، حيث أشارت العديد من الدراسات (Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K., 1998; Francis, J., Maydew, E., & Sparks, H., 1999; Krishnan, G., 2003a, 2003b) إلى أن عمليات المراجعة التي تؤديها مكاتب المراجعة الكبيرة أو المتخصصة في صناعة العميل تتسم بمستوى مرتفع من الجودة بالمقارنة مع عمليات المراجعة التي تؤديها مكاتب المراجعة الأخرى ومن ثم ارتفاع جودة التقارير المالية.

### ٢/٣ عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على عينة الدراسة من المجتمع المتمثل في كافة الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤-٢٠٢٠. وقد اختارت الباحثة هذه الفترة الزمنية لتمثل الفترة محل الدراسة الحالية لسببين، أولاً: تجاوز فترة الأزمات السياسية التي تعرضت لها البلاد في عام ٢٠١٣، ثانياً: توافق أدوات القياس مع عينة الدراسة المستخدمة حيث أن فترة دوران شريك المراجعة ينبغي أن تكون خلال فترة خمس سنوات.

وبالتالي تعد الفترة الزمنية ٢٠١٤-٢٠٢٠ هي الفترة الملائمة للدراسة الحالية، وطبقاً لعدد وأسماء الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال تلك الفترة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في ١٦١٨ مشاهدة (٢٤٤ شركة)، وكما هي الحال في معظم الدراسات السابقة قامت الباحثة باستبعاد المؤسسات المالية من الدخول في العينة النهائية للدراسة، وذلك لما تتسم به تلك المؤسسات من خصائص تشغيلية تختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية الشركات، الأمر الذي يجعل قيم بعض المتغيرات الحاكمة لها غير ذي معنى، هذا بالإضافة إلى خضوعها لقوانين وقواعد تنظيمية خاصة بها، وبالتالي فقد تم استبعاد ٢٨٩ مشاهدة (٤٦ شركة). كما قامت الباحثة باستبعاد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام من الدخول في العينة النهائية للدراسة، وذلك لأن هذه الشركات تخضع للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة، وبالتالي فقد تم استبعاد ٢٦٥ مشاهدة (٤١ شركة). وأخيراً: قامت الباحثة باستبعاد أي مشاهدة تفتقد للبيانات اللازمة لقياس أي متغير من المتغيرات المدرجة في نموذج اختبار الفروض رقم (٢) وبالتالي فقد تم استبعاد ٧٠٤ مشاهدة (٨٢ شركة) ، وهكذا وبتابع الإجراءات السابقة، انتهت الباحثة إلى ٣٦٠ مشاهدة (٧٥ شركة) لتمثل العينة النهائية للدراسة الحالية والملائمة لتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٢)، ويعرض الجدول رقم (٣-١) ملخصاً لإجراءات اختيار العينة النهائية للدراسة، كما يعرض الجدول رقم (٣-٢) التوزيع القطاعي والسنوي لتلك العينة.



قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعايب المراجعة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية  
د/ نورمان علي محمد المر

جدول رقم (١-٣)  
إجراءات اختيار العينة النهائية للدراسة

مشاهدة	شركة	بيان
١٦١٨	٢٤٤	الحجم المبدئي للعينة
٢٨٩	٤٦	(-) المؤسسات المالية
٢٦٥	٤١	(-) شركات قطاع الأعمال العام
٧٠٤	٨٢	(-) البيانات المفقودة
٣٦٠	٧٥	العينة النهائية

جدول رقم (٢-٣)  
توزيع العينة النهائية على قطاعات وسنوات الدراسة

الإجمالي	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع / السنوات
٦١	٩	٩	٨	٩	٩	٨	٩	أغذية ومشروبات
٧٤	١٠	١١	١١	١٠	١١	١١	١٠	التشييد ومواد البناء
٧٤	١١	١١	١٠	١٠	١٠	١١	١١	العقارات
٣٠	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٢٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	رعاية صحية وأدوية
٥٤	٧	٨	٨	٧	٨	٨	٨	سياحة وترفيه
٢٥	٣	٤	٤	٤	٣	٣	٤	منتجات منزلية وشخصية
١٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	موارد أساسية
٣٦٠	٥٢	٥٢	٥٢	٥٠	٥١	٥٣	٥٠	الإجمالي

وقد قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة لتشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة وكذلك نموذج قياس المتغير المستقل (جودة التقارير المالية) من خلال العديد من المصادر، فبالنسبة لأتعايب عملية المراجعة قامت الباحثة بالحصول عليها من خلال محاضر الجمعيات العامة العادية للشركات المقيدة في البورصة المصرية والمتاحة للتحميل على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالقيمة السوقية للسهم فقد قامت الباحثة بالحصول عليها من خلال النشرة اليومية التي تصدر عن البورصة المصرية عقب كل جلسة تداول، وأخيراً فإنه

بالنسبة للبيانات الأخرى اللازمة لقياس بقية المتغيرات فقد تم الحصول عليها من خلال المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية والمرفق بها الإيضاحات المتممة لها وكذلك تقرير المراجع الخارجي، وفي سبيل الحصول على تلك القوائم اعتمدت الباحثة على المواقع الإلكترونية المختلفة التي تهتم بتوفير المعلومات المالية عن الشركات المقيدة في البورصة المصرية مثل: موقع معلومات مباشر <http://www.mubasher.info/EGX/listed-companies> وموقع إنتش سي لتداول الأوراق المالية

<http://www.hcestox.com/companies.aspx>

### ٣/٣ نتائج تحليل البيانات واختبارات الفروض

إيماءً إلى فروض الدراسة المستهدف اختبارها فإنه يصبح من الأهمية بمكان عرض نتائج التحليل الإحصائي على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في الآتي:

#### ١/٣/٣ الإحصاء الوصفي:

يعرض الجدول رقم (٣-٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة، وفي ضوء الإحصاءات الوصفية الواردة بالجدول رقم (٣-٣) يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير DACC الخاص بالاستحقاقات التقديرية يبلغ ٠.١٢٣، ويقترّب من نظيره بدراسات (Choi, J.-H., Kim, J.-B., & Zang, 2010; Gupta, P., Krishnan, G., & Yu, W., 2012) ، ثانياً: بالنسبة للمتغير Fees الخاص بأتعايب عملية المراجعة يبلغ ٠.١١٥ وهي أكبر من نظيرتها بدراسة (Asthana, S., & Boone, J., 2012) مما يشير إلى ارتفاع حجم أتعايب عملية المراجعة في عينة الدراسة الممثلة للبيئة المصرية، وثالثاً: بالنسبة للمتغير Tenure الخاص بدوران شريك المراجعة فإن الوسط الحسابي له يبلغ ٠.٥١٠ مما يشير إلى أن نصف العينة تقريباً تسعى إلى استبدال شريك المراجعة خلال فترة خمس

قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شركتك المراجعة وأتعاب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية  
د/ نورهان علي محمد المر

سنوات وهو ما يتساوى تقريباً مع دراسة (Hay, D., Stewart, J. & Botica Redmayne, N., 2017).

وتأسيساً على ذلك فإنه يتضح بشكل عام أن خصائص المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الاختبار تتماثل مع نظيرتها المفصح عنها بالدراسات الأخرى ذات الصلة، وبالتالي يمكن القول أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ستكون قابلة للمقارنة.

جدول رقم (٣-٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
DACC	360	-0.250	0.480	0.123	0.207	-0.047	-1.124
Fees	360	1.220	0.990	0.115	0.670	0.030	1.322
Tenure	360	0.000	1.000	0.510	0.501	-0.045	-2.009
Fees*Tenure	360	-1.220	0.990	-0.061	0.484	-0.236	0.225
LnTA	360	17.460	28.770	23.154	3.365	-0.001	-1.244
LEV	360	-33.170	11.110	-10.525	12.388	-0.045	-1.174
Z-score	360	-4.950	3.400	-0.710	2.415	-0.111	-1.208
CFO	360	-0.350	0.450	0.063	0.231	-0.163	-1.111
LOSS	360	0.000	1.000	0.489	0.501	0.045	-2.009
SGROWTH	360	-10.400	477.630	242.149	139.728	-0.054	-1.143
MTB	360	-13.980	15.730	0.898	8.869	-0.052	-1.282
BIGN	360	0.000	1.000	0.489	0.501	0.045	-2.009
Valid N (listwise)	360						

وبالإضافة إلى ما سبق توصلت الباحثة إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالمتغيرات الحاكمة فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للمتغير BIGN تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٤٨.٩%، وهذا يعني أنه فيما بين المشاهدات التي خضعت لعملية المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الخاصة، فإن حصة مكاتب المراجعة المرتبطة بأحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى تبلغ ٤٨.٩% (أي ما يعادل ١٧٦ مشاهدة)، وهي نسبة جيدة نسبياً بالنظر لما تتمتع به تلك المكاتب من سمعة كبيرة في سوق خدمات المراجعة، ثانياً: بالنسبة للمتغير

قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية  
د/ نورهان علي محمد المر

SGROWTH تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٢٤٢.١٤٩، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدلات النمو لدى الشركات المدرجة بالعينة بشكل عام، كما تلاحظ انخفاض مؤشر العسر المالي بشكل عام Z-Score حيث بلغ الوسط الحسابي له -٠.٧١٠ مما يشير إلى عدم تحيز العينة إلى الشركات المتعسرة مالياً، وثالثاً: يتبين عدم خروج معاملات الإلتواء عن  $\pm 3$  وعدم خروج معامل التفرطح عن  $\pm 10$  مما يعني اعتدال العينة، وصلاحيّة تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

### ٢/٣/٣ مصفوفة الارتباط

يعرض الجدول رقم (٣-٤) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، وتعطي تلك المصفوفة رؤى مبدئية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، كما يمكن أيضاً استخدام تلك المصفوفة في الحكم على مدى معانة النموذج الذي تم توصيفه من مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity.

جدول رقم (٣-٤): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	DACC	Fees	Tenure	Fees*Tenure	LnTA	LEV	Z-score	CFO	LOSS	SGROWTH	MTB	BIGN
Pearson Correlation	1	0.035	0.084	0.102	0.070	-0.005	0.035	-0.001	-0.049	0.012	0.018	0.006
DACC	Sig. (2-tailed)	0.503	0.110	0.053	0.184	0.931	0.509	0.992	0.351	0.817	0.728	0.906
	N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.035	1	-0.007	.712**	0.042	-0.091	0.048	-0.045	-0.060	-0.013	0.042	-0.003
Fees	Sig. (2-tailed)	0.503	0.890	0.000	0.423	0.086	0.366	0.395	0.256	0.799	0.425	0.952
	N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.084	0.007	1	-.124*	-0.099	-0.031	0.069	-0.032	-0.033	-0.015	0.065	-.111*
Tenure	Sig. (2-tailed)	0.110	0.890	0.018	0.062	0.556	0.191	0.540	0.534	0.780	0.219	0.036
	N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.102	.712**	-.124*	1	0.029	-0.069	0.054	-0.064	-0.014	0.015	0.085	-0.021
Fees*Tenure	Sig. (2-tailed)	0.053	0.000	0.018	0.579	0.193	0.305	0.223	0.797	0.779	0.106	0.690
	N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360

قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية

د/ نورهان علي محمد المر

Variables	DACC	Fees	Tenure	Fees*Tenure	LnTA	LEV	Z-score	CFO	LOSS	SGROWTH	MTB	BIGN
Pearson Correlation	0.070	0.042	-0.099	0.029	1	-0.005	-0.019	0.089	0.000	-0.011	-0.029	0.049
LnTA Sig. (2-tailed)	0.184	0.423	0.062	0.579		0.931	0.713	0.092	0.994	0.832	0.578	0.355
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	-0.005	-0.091	-0.031	-0.069	-0.005	1	-0.005	0.058	0.050	-0.027	.124*	0.019
LEV Sig. (2-tailed)	0.931	0.086	0.556	0.193	0.931		0.930	0.269	0.344	0.612	0.018	0.717
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.035	0.048	0.069	0.054	-0.019	-0.005	1	0.000	0.022	-0.015	0.051	-0.055
Z-score Sig. (2-tailed)	0.509	0.366	0.191	0.305	0.713	0.930		0.994	0.672	0.783	0.336	0.297
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	-0.001	-0.045	-0.032	-0.064	0.089	0.058	0.000	1	.121*	0.033	-0.080	0.006
CFO Sig. (2-tailed)	0.992	0.395	0.540	0.223	0.092	0.269	0.994		0.022	0.538	0.132	0.907
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	-0.049	-0.060	-0.033	-0.014	0.000	0.050	0.022	.121*	1	-0.034	0.029	-0.056
LOSS Sig. (2-tailed)	0.351	0.256	0.534	0.797	0.994	0.344	0.672	0.022		0.522	0.580	0.289
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.012	-0.013	-0.015	0.015	-0.011	-0.027	-0.015	0.033	-0.034	1	0.034	-0.013
SGROWTH Sig. (2-tailed)	0.817	0.799	0.780	0.779	0.832	0.612	0.783	0.538	0.522		0.522	0.812
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.018	0.042	0.065	0.085	-0.029	.124*	0.051	-0.080	0.029	0.034	1	0.061
MTB Sig. (2-tailed)	0.728	0.425	0.219	0.106	0.578	0.018	0.336	0.132	0.580	0.522		0.250
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360
Pearson Correlation	0.006	-0.003	-.111*	-0.021	0.049	0.019	-0.055	0.006	-0.056	-0.013	0.061	1
BIGN Sig. (2-tailed)	0.906	0.952	0.036	0.690	0.355	0.717	0.297	0.907	0.289	0.812	0.250	
N	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360	360

وفي ضوء معاملات الارتباط الواردة بالجدول السابق، فإنه فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتضح عدم وجود ارتباط معنوي بين

المتغيرات المستقلة Fees, Tenure, Fees\*Tenure من ناحية وبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع DACC من ناحية أخرى، الأمر الذي يشير مبدئياً إلى صحة فروض الدراسة، وذلك انتظاراً للنتيجة النهائية التي سيتم التوصل إليها بعد تشغيل نموذج اختبار الفروض.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، يتم إلقاء الضوء على أنه لا يوجد ارتباط معنوي بين بعضها البعض حيث أن كافة معاملات الارتباط أقل من ٠.٨ مما يعني عدم معانة نموذج اختبار الفروض من مشكلة الإزدواج الخطي، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالأتعاب ودوران شريك المراجعة والمتغير التابع الخاص بالاستحقاقات التي تقيس جودة التقارير المالية، مما يشير إلى أن زيادة معدل دوران شريك المراجعة ومستوى الأتعاب يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك توجد علاقة طردية بين العلاقة التفاعلية للمتغيرين أتعاب المراجعة ودوران شريك المراجعة والمتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية، أي أن دخول معدل دوران شريك المراجعة كمتغير معدل للعلاقة بين الأتعاب وجودة التقارير المالية يؤدي إلى زيادة العلاقة الطردية بينهما، وأخيراً لا يمكن للباحثة الجزم بصحة هذه النتائج حتى يتم تشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية والوصول إلى النتائج النهائية.

### ٣/٣/٣ نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تشغيل نموذج الدراسة للوصول إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة من واقع تحليل الانحدار المتعدد الذي يأخذ في حسابه كافة المتغيرات الضابطة لتحديد أثر المستقل على التابع، ولغرض تشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) الخاص بأثر كل من أتعاب المراجعة ودوران شريك المراجعة والدور المعدل لدوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية تم تشغيل نموذج جونز المعدل رقم (١) أولاً للحصول على البواقي التي تعبر عن مستوى الاستحقاقات التقديرية وتبين أن معامل التحديد لهذا النموذج يبلغ ٦١.٠٨% أي أن القوة التفسيرية له تبلغ ٦١.٠٨% وهي نسبة جيدة جداً في البيئة

قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شركتك المراجعة وأتعاب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية  
د/ نورهان علي محمد المر

المصرية، وفيما يتعلق بنتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢)، فقد أسفرت النتائج عن الجدول رقم (٣-٥) التالي:  
جدول رقم (٣-٥): نتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض

Model	Beta Coefficients	t-Static.	Sig.	Collinearity Statistics VIF
(Constant)	-0.007	-0.087	0.931	
Fees	-0.032	-2.355	0.018	2.080
Tenure	0.047	2.082	0.038	1.070
Fees*Tenure	0.080	2.426	0.016	2.124
LnTA	0.005	1.488	0.138	1.022
LEV	7.880	0.088	0.930	1.034
Z-score	0.002	0.483	0.629	1.014
CFO	0.008	0.166	0.869	1.040
LOSS	-0.021	-0.932	0.352	1.030
SGROWTH	1.390	0.177	0.859	1.008
MTB	1.690	0.013	0.989	1.051
BIGN	0.007	0.320	0.749	1.028
N		360		
F-Value		21.16***		
R <sup>2</sup>		54%		

يتضح لدى الباحثة من النتائج الميينة بالجدول السابق ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج حيث بلغت ٥٤% وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما إذا ما قورنت بالدراسات الأخرى ذات الصلة (Blankley, A.,

Hurt, D. & MacGregor, J., 2012; Choi, J.-H., Kim, J.-B. & Zang, Y., 2010; Xinhua, W., 2009) ، وبالتالي يتبين للباحثة صحة نموذج الدراسة حيث أنه يقترب من نظيره بالدراسات الأخرى ذات الصلة بل ويزيد كما يتبين معنوية قيمة F للنموذج ككل حيث بلغت ٥%. كما يتبين عدم وجود أي مشكلة تتعلق بالازدواج الخطي نتيجة انخفاض كافة معاملات VIF عن القيمة (١٠).

كما يتضح لدى الباحثة معنوية المتغير المستقل Fees الخاص بأتعايب عملية المراجعة (حيث أن  $T-static = -2.355 > 2$ ;  $Sig = 0.018 < 0.05$ ) ويحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الأتعايب وجودة التقارير المالية، أي زيادة حجم الأتعايب المدفوعة للمراجع يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وبالتالي فإن زيادة الأتعايب يؤثر سلباً على حياد المراجع ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية، حيث تدفعهم تلك الزيادة إلى التساهل مع العملاء بشأن ممارسات إدارة الأرباح بالزيادة في القوائم المالية مما يخفض من جودة المعلومات الواردة بتلك القوائم، ومن هذا المنطلق يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل التالي:

**الفرض الأول: يوجد تأثير عكسي معنوي لأتعايب عملية المراجعة على جودة التقارير المالية.**

ومن ناحية أخرى يتضح للباحثة معنوية المتغير المستقل Tenure الخاص بمعدل دوران شريك المراجعة، (حيث أن  $T-static = 2.082 > 2$ ;  $Sig = 0.038 < 0.05$ ) ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين معدل دوران شريك المراجعة وجودة التقارير المالية، أي أن زيادة معدل دوران شريك المراجعة يؤدي إلى ارتفاع جودة التقارير المالية، وبالتالي تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية لحياد المراجع حيث أن قصر الفترة الزمنية بين شريك المراجعة والعميل يحقق



للمراجع حالة من عدم الاطمئنان من استمرار العلاقة التعاقدية بينه وبين العميل ومن ثم تزداد فرص حياد المراجع وترتفع معه جودة التقارير المالية، ومن هذا المنطلق يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

**الفرض الثاني: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية.**

وأخيراً تبين معنوية المتغير المعدل  $Fees*Tenure$  الذي يعبر عن العلاقة التفاعلية بين أتباع عملية المراجعة ودوران شريك المراجعة (حيث أن  $T-static = 2.426 > 2$ ;  $Sig = 0.016 < 0.05$ ) ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المعدل سالف الذكر وجودة التقارير المالية، أي أن زيادة التفاعل بين الأتباع المدفوعة للمراجع ومعدل دوران شريك المراجعة يساهم في زيادة جودة التقارير المالية، وفي هذا الصدد على الرغم من وجود العلاقة السلبية بين الأتباع وجودة التقارير المالية، إلا أنه بمجرد دخول معدل دوران شريك المراجعة كمعدل ساهم في تعديل العلاقة بينهما من السلبية إلى الإيجابية أي أنه يمكن استغلال معدل دوران شريك المراجعة كوسيلة رئيسية لتحجيم الأثر السلبي للأتباع على جودة التقارير المالية، ومن هذا المنطلق يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي:

**الفرض الثالث: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين أتباع المراجعة ومعدل دوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية.**

وفي هذا على الرغم من اتفاق نتائج البحث مع النظرية الاقتصادية لحياد المراجع فضلاً عن اتفاقها مع العديد من الدراسات الأخرى ذات الصلة (Blankley, A., Hurtt, D. & MacGregor, J., 2012; Choi, J.-H., Kim, J.-B. & Zang, Y., 2010; Xinhua, W., 2009) إلا أنه قد يصبح النموذج الخاص باختبار الفروض الإحصائية للدراسة مقيداً عن التفسير الكامل لهذه النتائج، ويمكن للباحثة إرجاع ذلك إلى قلة عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وبالتالي فإن

ذلك القطاع الهام من سوق. خدمات المراجعة في البيئة المصرية يتسم بصغر الحجم، الأمر الذي يزيد من الأهمية النسبية للعميل بالنسبة للمراجع من الناحية الاقتصادية، وهكذا فإن زيادة حجم العوائد التي يكتسبها المراجع من العميل الموجود بذلك القطاع سوف تزيد من درجة اعتماده الاقتصادي على هذا العميل، الأمر الذي يؤثر سلباً على حياده ومن ثم جودة التقارير المالية.

بالإضافة إلى ضعف البيئة المصرية من الناحية القضائية والتأديبية تجاه المراجعين بالمقارنة مع غيرها من البيئات في الدول الأخرى وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فإن مخاوف المراجعين المصريين من فقدان السمعة في سوق خدمات المراجعة في حالة فشل عملية المراجعة والتعرض للتقاضي لا تمثل حصناً قوياً للحفاظ على حياد هؤلاء المراجعين أمام المغريات المادية المقدمة من العملاء في صورة أتعاب مهنية، وذلك كنتيجة منطقية لصغر حجم السوق من ناحية وصغر حجم الخسائر القضائية والتأديبية المتوقعة من ناحية أخرى، فضلاً عن عدم كفاية الإفصاح في البيئة المصرية عن كل من الأتعاب المدفوعة للمراجع من العميل والعوامل التي تم بناءً عليها تحديد تلك الأتعاب. فالمتتبع لمحاضر الجمعيات العامة العادية للشركات المقيدة في البورصة المصرية سيلاحظ أن عددًا كبيراً من الشركات لا يفصح عن كل ما يتقاضاه المراجع مقابل كافة الخدمات التي يقدمها كخدمة مراجعة القوائم المالية المجمعة والخدمات الاستشارية المختلفة، كما أنه لا يتم الإفصاح عن العوامل التي تم بناءً عليها تحديد الأتعاب التي تم الإفصاح عنها، الأمر الذي يجعل المراجع في مأمن ضد الشكوك التي قد تثار حول حياده نتيجة علاقته الاقتصادية مع العميل إذا ما تم الإفصاح بشفافية عن كافة المبالغ التي يتقاضاها من العميل دون الإفصاح عن عوامل تحديد تلك المبالغ أو إذا كانت تلك العوامل غير مقنعة للجمعية العامة.

## النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ويمكن عرضها على النحو التالي:

### أ- النتائج

- ١- يحقق معدل دوران شريك المراجعة تعزيز استقلالية المراجع وتوفير نظرة جديدة للعملاء من جانب شريك المراجعة المعين حديثاً وبالتالي تحسن جودة المراجعة ومن ثم تحسين الإفصاح عن المعلومات المالية التي يهتم بها المستثمرون.
- ٢- تركز جودة التقارير المالية على محورين رئيسيين وهما توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات وخلق التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وتوفير معلومات تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركة.
- ٣- تؤثر العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة على زيادة جدارة شريك المراجعة.
- ٤- تشير الدراسة التطبيقية إلى إمكانية استغلال معدل دوران شريك المراجعة كوسيلة رئيسية لتحجيم الأثر السلبي للأتعاب على جودة التقارير المالية.
- ٥- يتضح معنوية المتغير المستقل Fees الخاص بأتعاب عملية المراجعة (حيث أن  $T-static = -2.355 > 2; Sig = 0.018 < 0.05$ ) ويحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الأتعاب وجودة التقارير المالية، أي أن زيادة حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية.
- ٦- توصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرض الفرعي الثاني "يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران شريك المراجعة على جودة التقارير المالية".
- ٧- تبين معنوية المتغير المعدل  $Fees * Tenure$  الذي يعبر عن العلاقة التفاعلية بين أتعاب عملية المراجعة ودوران شريك المراجعة (حيث أن  $T-static = 2.426 > 2; Sig = 0.016 < 0.05$ ) ويحمل إشارة موجبة، أي أن زيادة التفاعل بين الأتعاب المدفوعة للمراجع ومعدل دوران شريك المراجعة يساهم في زيادة جودة التقارير المالية.

## ب- توصيات البحث

- ١- ضرورة اهتمام الجهات المهنية والتشريعية في مصر بقضية معدل دوران شريك المراجعة بالإضافة إلي وضع الضوابط التي تحكمها بما يتفق مع البيئة المصرية ويساعد علي تحسين جودة التقارير المالية.
- ٢- زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية وذلك عن طريق تهيئة البيئة التشريعية التي تكفل إصدار تقارير مالية خالية من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
- ٣- تبني هيئة سوق المال المصرية والهيئة العامة للاستثمار إضافة مادة إلي لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير والإفصاح عن شريك المراجعة وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال المصرية.
- ٤- ضرورة إعادة النظر في معايير المراجعة والتشريعات والقوانين المنظمة لها في البيئة المصرية لتحسين جودتها ومواكبتها للتطورات علي المستوى الدولي.
- ٥- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية حول العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وجودة الرقابة الداخلية .
- ٦- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية عن تأثير التخصص الصناعي على معدل دوران شريك المراجعة.

## قائمة المراجع

### - المراجع العربية

١. الشواربي، محمد عبد المنعم، "دور دوران أعضاء لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك علي أتعايب المراجعة الخارجية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، ٢٠١٨، ص ص: ٢٦٧-٣٢٧.
٢. الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي، "قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة علي أتعايب المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص ص: ١-٥٢.
٣. زيتون، محمد خميس جمعة خطاب، "أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة علي جودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ص: ٢٠١-٢٤٨.
٤. محمد، عبد الله حسين يونس، "أثر أتعايب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ٢٠٢١، ص ص: ٤٧٦-٥٤٧.
٥. منصور، أشرف محمد إبراهيم، "رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرين، العدد الأول، ٢٠١٧، ص ص: ٩١-١٥٥.
٦. محمود، وائل حسين محمد، "أثر تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي علي تحسين جودة أداء المراجعة المشتركة"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٧، ص ص: ٧٤٧-٨٢٣.
٧. يوسف، أيمن يوسف محمود، "دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢١، ص ص: ١-٤٦.

– المراجع الأجنبية

1. Abdullah, A. M., Naser, K., & Al-Enazi, N. (2017). An empirical investigation of factors affecting audit fees: evidence from Kuwait. *International advances in economic research*, 23(3), 333-347.
2. Afesha, T. (2015). Audit fee determinants and audit quality in Ethiopian commercial banks. *Ethiopian Journal of Business and Economics*. 5(2), 159-186.
3. Alhadab, M. (2018). Abnormal audit fees and accrual and real earnings management: Evidence from UK. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
4. Asthana, S. & Boone, J. (2012). Abnormal Audit Fee and Audit Quality, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31 (3), 1-22.
5. Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., & Yu, Y. (2014). Mandatory audit partner rotation , audit market concentration, and audit quality: Evidence from China. *Advances in Accounting*, 30(1), 18-31.
6. Beardsley, E. L., Lassila, D. R., & Omer, T. C. (2019). How do audit offices respond to audit fee pressure? Evidence of increased focus on nonaudit services and their impact on audit quality. *Contemporary Accounting Research*, 36(2), 999-1027.
7. Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J. & Subramanyam, K. (1998). The Effect of Audit Quality on Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*, 15(1), 1-24.
8. Bhuiyan, M. B. U., Salma, U., Roudaki, J., & Tavite, S. (2020). Financial reporting quality, audit fees and risk committees. *Asian Review of Accounting*.
9. Blankley, A., Hurtt, D. & MacGregor, J. (2012). Abnormal Audit Fees and Restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 31 (1), 79-96.

10. Bowlin, K. O., Hobson, J. L., & Piercey, M. D. (2015). The effects of auditor rotation, professional skepticism, and interactions with managers on audit quality. *The Accounting Review*, 90(4), 1363-1393.
11. Burke, J.J., Hoitash, R. & Hoitash, U. (2019). Audit partner identification and characteristics: evidence from US Form AP filings. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 38(3), 71-94.
12. Cahan, S.F. & Sun, J. (2015). The effect of audit experience on audit fees and audit quality. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 30(1), 78-100.
13. Callen, J. L., & Fang, X. (2017). Crash risk and the auditor-client relationship. *Contemporary Accounting Research*, 34(3), 1715–1750.
14. Cameran, M., Francis J. R., Marra, A., & Pettinicchio, A. (2015). Are there adverse consequences of mandatory auditor rotation? Evidence from the Italian experience. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 34(1), 1–24.
15. Carson, E., Luc, A., & Wong, L. (2014). The Relative Effects of Audit Partner Tenure and Audit Firm Tenure on Audit Quality. *Working paper*, UNSW Australia.
16. Cho, M., Kwon, S. Y., & Krishnan, G. V. (2021). Audit fee lowballing: Determinants, recovery, and future audit quality. *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(4), 106787.
17. Choi, J.-H., Kim, J.-B. & Zang, Y. (2010). Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 29(2), 115-140.
18. Corbella, S., Florio, C., Gotti, G., & Mastrollia, S. A. (2015). Audit firm rotation, audit fees and audit quality: The experience of Italian public companies. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 25, 46-66.

19. Dichev, I. D., Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2013). Earnings quality: Evidence from the field. *Journal of Accounting and Economics*, 56 (2-3), 1-33.
20. Ewelt-Knauer, C., Gold, A., & Pott, C. (2013). Mandatory audit firm rotation: A review of stakeholder perspectives and prior research. *Accounting in Europe*, 10(1), 27-41.
21. Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S. (2015). Legal regime and financial reporting quality. *Contemporary Accounting Research*, 32(1), 280-307.
22. Firth , M., Rui, O. M., & Wu. X. (2012). How do various forms of auditor rotation affect audit quality? Evidence from China. *The International Journal of Accounting*, 47(1), 109-138.
23. Francis, J., Maydew, E. & Sparks, H. (1999). The Role of Big 6 Auditors in the Credible Reporting of Accruals. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 18 (2), 17-34.
24. Gupta, P., Krishnan, G. & Yu, W. (2012). Do Auditors Allow Earnings Management When Audit Fee Are Low?. *Working Paper*.
25. Habib, A., & Jiang, H. (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 24, 29-45.
26. Hallak R., & Silva A. (2012). Determinants of Audit and Non-Audit Fees Provided by Independent Auditors in Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças*, 23, 223-231.
27. Hay, D., Stewart, J. & Botica Redmayne, N. (2017). The role of auditing in corporate governance in Australia and New Zealand: a research synthesis. *Australian Accounting Review*. 27 (4), 457-479.
28. Horton, J., Livne, G., & Pettinicchio, A. (2021). Empirical evidence on audit quality under a dual mandatory auditor rotation rule. *European Accounting Review*, 30(1), 1-29.



29. Jenkins, D. S., & Velury, U., (2018). Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?. *Journal of accounting and public policy*. 27(2), PP. 115-132.
30. Johl, S., Jubb, C. & Houghton, K. (2005). Criticisms of Auditors and Earnings Management During the Asian Economic Crisis In: Campbell, T. & Houghton, K. (eds) "Ethics and Auditing, *ANU E Press*. 193-217.
31. Kim, H., H. Lee, & Lee J. E. (2015). Mandatory audit firm rotation and audit quality. *Journal of Applied Business Research*, 31 (3): 1089–1106.
32. Krauß, P., Pronobis, P. & Zülch, H. (2015). Abnormal Audit Fees and Audit Quality: Initial Evidence from the German Audit Market. *Journal of Business Economics*. 85 (1), 45-84.
33. Krishnan, G. (2003a). Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22 (1), 109-126.
34. Krishnan, G. (2003b). Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management?. *Accounting Horizons*, Vol. 17 (Supplement), pp. 1-16.
35. Krishnan, G. V., & Wang, C. (2015). The relation between managerial ability and audit fees and going concern opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(3), 139-160.
36. Kwon, S. Y., Lim, Y., & Simnett, R. (2014). The effect off mandatory audit firm rotation on audit quality and audit fees: Empirical evidence from the Korean audit market. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(4), 167-196.
37. Laurion, H., Lawrence, A., & Ryans, J. P. (2017). US audit partner rotations, *The Accounting Review*, 92(3), 209–237.
38. Lee, H. S., Nagy, A. L., & Zimmerman, A. B. (2019). Audit partner assignments and audit quality in the United States. *The Accounting Review*, 94(2), 297-323.

39. Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T. (2014). Does mandatory rotation of audit partners improve audit quality?. *The Accounting Review*, 89(5), 1775–1803.
40. Litt, B., Sharma, D. S., Simpson, T., & Tanyi, P. N. (2014). Audit partner rotation and financial reporting quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(3), 59-86.
41. Liu, C., & Xu, C. (2021). The effect of audit engagement partner professional experience on audit quality and audit fees: early evidence from AP disclosure. *Asian Review of Accounting*.
42. Loukil, L. (2016). The Impact of IFRS on the Amount of Audit Fees: The Case of the Large French Listed Companies. *Quarterly Journal of Finance and Accounting*, 41-68.
43. Lyle, M. R. (2019). Information Quality, Growth Options, and Average Future Stock Returns, *The Accounting Review*, 94(1): 271 – 298
44. Mohapatra, P., Dayanandan, A., & Kuntluru, S. (2021). Audit partner rotation, and its impact on audit quality: Evidence from India. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1938379.
45. Monroe, G., & Hossain, S. (2013). Does audit quality improve after the implementation of mandatory audit partner rotation. *Accounting and Management Information System*, 12(2), 263-279.
46. Narayanaswamy, R., & Raghunandan, K. (2019). The effect of mandatory audit firm rotation on audit quality, audit fees and audit market concentration: Evidence from India. *IIM Bangalore Research Paper*, 582.
47. Onwuchekwa, J. C., Erah, D. O., & Izedonmi, F. (2012). Mandatory audit rotation and audit quality: Survey of Southern Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3(8), 70-77.

48. Oradi, J. (2021). CEO succession origin, audit report lag, and audit fees: Evidence from Iran. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 100414.
49. Pham, N. K., Duong, H. N., Pham, T. Q., & Ho, N. T. T. (2017). Audit firm size, audit fee, audit reputation and audit quality: The case of listed companies in Vietnam. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 9(1), 429-447.
50. Reynolds, J., Deis, D., & Francis, J. (2004). Professional Service Fees and Auditor Objectivity. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23 (1), 29-52.
51. Salehi M., & Rashidi Soorestani N. (2019). The Effect of Audit Committee and Board of Directors Characteristics' on Audit Fees and Internal Control Quality in Iran.
52. Salehi M., Shiri M. M., & Hossini S. Z. (2019). The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran. *International Journal of Productivity and Performance Management*.
53. Sharma, D. S., Tanyi, P. N., & Litt, B. A. (2017). Costs of mandatory periodic audit partner rotation: Evidence from audit fees and audit timeliness. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 36(1), 129-149.
54. Stewart, J., Kent, P., & Routledge, J. (2016). The association between audit partner rotation and audit fees: Empirical evidence from the Australian market. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(1), 181-197.
55. Su, X., & Wu, X. (2016). Client following former audit partners and audit quality, Evidence from unforced audit firm changes in China. *The International Journal of Accounting*, 51(1), 1-22.

56. Tang, Q., Chen, H., & Lin, Z. (2016). How to measure country- level financial reporting quality?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14(2), 230-265.
57. Urhoghide, R. O., & Izedonmi, F. Q. I. (2015). An empirical investigation of audit fee determinants in Nigeria. *International Journal of Business and Social Research*, 5(8), 48-58.
58. Xinhua, W. (2009), "Do Abnormal Audit Fees/Non-Audit Fees Communicate Firm Specific Information to the Stock Market?", PhD Dissertation, School of Accounting and Finance, The Hong Kong Polytechnic University.
59. Yahyazadehfar M., Shababi H., & Hosseini S. (2015). Investigation of Relationship between Ownership Concentration and Auditing Fees in listed firms of Tehran Stock Exchange. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, 2 (8): 891- 901.
60. Yue, H. (2004). Essays on Earnings Management. *PhD Dissertation, A.B. Freeman School of Business, Tulane University*.
61. Zhao, Y., Xu, N., Zhou, D., & Chan, K.C. (2020). Audit partner rotation and negative information hoarding: Evidence from China. *Accounting & Finance*, 60(5), 4693-4722.